




مقدمة الأربعين الثلاثية

تأليف فضيلة الشيخ المحدث:

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

بإشراف المكتب العلمي




Aaalsaad7


Aalsaad

0583035382


assaad1439@gmail.com

سلسلة الآثار العلمية
للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد
١٠

مقدمة الأربعين الثلاثية

من مرويات الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل

وتتضمن الكلام عن :

(أهمية الإسناد ، العلو ، مسند الإمام أحمد ، الأربعينات)

تأليف

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

دار المحدث
للنشر والتوزيع

سلسلة الآثار العلمية
للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد
١٠

مقدمة الأربعين الثلاثية

من مرويات الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل

وتتضمن الكلام عن :
(أهمية الإسناد ، العلو ، مسند الإمام أحمد ، الأربعينيات)

تأليف
عبد الله بن عبد الرحمن السعد

دار المحدث
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

محرم / ١٤٣٠

موقع فضيلة الشيخ عبد الله السعد

www.alsaad.com



دار المحدث للنشر والتوزيع

ترخيص اعلامي رقم: ١٠٧٠١٠/د

المملكة العربية السعودية / الرياض

dmp@gawab.com

الإدارة العامة / هاتف وفاكس: ٤٧٣٦٢٦٤

المكتبة/ هاتف: ٤٤٥٤٠٢٧ /فاكس: ٤٤٥٤٠٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الأمر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على نبينا محمد، الذي رتب على الإعراض عن طريقته الشقاوة، وحصل باتباعه السّعد، وعلى آله وصحبه الذين ناضلوا عن سنته حتى وضح السَّنَن وبان القصد.

أما بعد:

فقد كلفني شيخنا الوالد/ عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل ـ سدّده الله وجعل الجنة مثواه ـ بتقريظ «الأربعين» التي جمعها الشيخ/ صالح بن عبدالله العصيمي ـ وفقه الله ـ، وهي من مروياته من «مسند الإمام أحمد»، وقد قام جامعها بتخريج هذه الأحاديث والحكم على أسانيدها، واختار أنها من الثلاثيات، فأجاد فيها وأفاد، جزاه الله خيراً وبارك فيه.

وقد أمليتُ هذه الأوراق وجعلتها في:

ـ مقدمة، تحدثت فيها عن أهمية الإسناد، وأنه خاصية لهذه الأمة، وأن نقل هذه الشريعة بالأسانيد دليلٌ على أنها من الله عز وجل.

ـ **وفصلين:**

الأول: في بيان الأسانيد العالية، وما يقصد بها، وأقسامها.

والثاني: في بيان مكانة المسند، وما تميّز به عن كتب الحديث الأخرى.

وخاتمة عن الأربعينيات الحديثية، ومن ألّف فيها، وأغراض أصحابها، وفوائدها، وبالله تعالى التوفيق(١).

أملاه

عبدالله بن عبدالرحمن آل سعد

١٤٢٨/٤/٩هـ

---

(١) أشكر الله عز وجل على توفيقه وإعانته على كتابة هذه الأوراق، وأسأله تعالى المزيد من فضله، ثم أشكر بعد ذلك الابن/ يزيد بن محمد الماضي، فقد أمليت عليه غالب هذه الرسالة، وقد بذل من جهده ووقته الشيء الكثير، والشيخ/ علي بن عبدالله الصياح، فقد قام بمراجعة هذه الرسالة، فجزاهما الله خيرا، وبارك فيهما.

مقدمة
في أهمية الإسناد
وأنه من خصائص هذه الأمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الإسناد من الدين، وبه حفظ لنا سنة خاتم النبيين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، القائل: «**تسمعون ويسمع ممن سمع منكم**»[1]، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود (٣٦٥٩) وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٨) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٩٢) والحاكم (١/ ٩٥) وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٥٠) وفي «دلائل النبوة» (٦/ ٥٣٩) والضياء في «المختارة» - من طريق أبي يعلى الموصلي وغيره - (١٩٥، ١٩٦، ١٩٧)، كلهم من طرق عن جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله الرازي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وتابع جريراً كل من:

١- أبو بكر بن عياش؛ أخرجه أحمد (١/ ٣٢١) وابن أبي حاتم (٢/ ٨) والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٣٤) ومن طريقه القاضي عياض في «الإلماع» (١٠) عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش به.

٢- فضيل بن عياض؛ أخرجه الحارث بن أبي أسامة - كما في «زوائده» (١/ ١٩٤) - ومن طريقه - أي: الحارث - أخرجه الحاكم (١/ ٩٥) عن إسحاق بن عيسى عن فضيل بن عياض عن الأعمش به.

٣- شيبان - وهو ابن عبدالرحمن النحوي -؛ أخرجه ابن حبان (٦٢) عن الحسن بن سفيان عن عبدالله بن جعفر عن عبيدالله بن موسى عن شيبان عن الأعمش به.

٤- الثوري؛ أخرجه ابن أبي حاتم (٢/ ٩) عن محمد بن منده عن محمد بن عصام بن يزيد عن أبيه عن الثوري عن الأعمش به، =

. . . .

= وأخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٧٠) من طريق محمد بن يحيى بن منده به.

وهذا الحديث رجاله كلهم ثقات، وعبدالله بن عبدالله هو أبو جعفر الرازي قاضي الري، روى عن جابر بن سمرة من الصحابة، ومن التابعين: عبدالرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير وغيرهما، وعنه: الحكم بن عتيبة والأعمش وفطر بن خليفة وسعيد بن مسروق، وغيرهم. وهو ثقة، فقد وثقه أحمد والعجلي، وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا عبيدالله بن موسى عن شيبان عن الأعمش عن عبدالله الرازي وكان ثقة لا بأس به قاضي الري، وقال أبو معمر الهذلي: حدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن عبدالله بن عبدالله الرازي وكان ثقة، وكان الحكم يأخذ عنه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان بعد أن ذكر الحديث (٦٢): عبدالله بن عبدالله الرازي ثقة كوفي ا.هـ.

والذي يظهر أنه كان فقيهاً؛ لأنه قد تولى القضاء، وتقدم أن الحكم بن عتيبة -وهو من أهل العلم- كان يأخذ عنه.

وأما ما نقل عن ابن المديني أنه قال عنه: (معروف) فيبدو أنه لعدم إكثاره من الرواية، والله أعلم.

وهذا الحديث قد سكت عنه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم، فقال: صحيح على شرط الشيخين.

وقد احتج به البيهقي في «دلائل النبوة» فقال: (باب ما جاء في إخباره بسماع أصحابه حديثه، ثم بسماع من تبعهم ما سمعوه، ثم بسماع من تبع التابعين ما سمعوه، وأن بعض من يبلغه حديثه قد يكون أوعى له من بعض من سمعه، وإخباره بمن يأتيهم من الآفاق يتفقهون، ووجود جميع ما أخبر به كما أخبر).ا.هـ

وسكوت البيهقي عن هذا الحديث مع احتجاجه به دليل على قوته =

. . . .

= عنده؛ لأنه قد بين طريقته في مصنفاته، وأنه لا يسكت عن الحديث الضعيف، كما في مقدمة «دلائل النبوة».
وقال العلائي في «جامع التحصيل» (٥١): (والحديث حسن. . . . وفي كلام إسحاق بن راهويه ما يقتضي تصحيحه أيضا). ا.هـ
وما ذكره عن إسحاق بن راهويه أخذه فيما يظهر مما رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٧١) من طريق أحمد بن شبابة قال: قال إسحاق بن راهويه: كل مسألة تروى عن ثلاثة فهي أثر؛ لقول النبي ﷺ: «تسمعون ويسمع منكم...» ا.هـ
فقد جزم إسحاق بن راهويه بنسبة هذا الحديث إلى الرسول ﷺ، ثم وجدته - أي: العلائي - نص على هذا في كتابه «بغية الملتمس»، وقوى الحديث أيضا.
لكن قد يلحظ على تصحيح هذا الحديث أمران:
الأول: عدم تصريح الأعمش بالسماع في هذا الحديث، فلم أقف له على تصريح.
الثاني: أن سفيان الثوري قد رواه عن الأعمش فوقفه على ابن عباس.
قال عبدالرحمن بن أبي حاتم (١/٩): حدثنا أحمد بن سنان حدثنا عبدالرحمن - يعني: ابن مهدي- عن سفيان عن الأعمش عن عبدالله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: تسمعون... إلخ. قال ابن أبي حاتم: ولم يرفعه.
فأما الأمر الأول: فيجاب عنه بأن أحمد قد قال عن عبدالله بن عبدالله الرازي: لقيه الأعمش ببغداد. ا.هـ.
والأصل في رواية الأعمش عمن ثبتت لقياه له أنها محمولة على السماع والاتصال، حتى يدل دليل على خلاف ذلك.
قال يحيى بن معين عندما سأله يعقوب بن شيبة عن المدلس: أيكون =

. . . .

= حجة فيما روى أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس ا.هـ من «الكفاية» (٣٦٢).

يعني - والله تعالى أعلم - أنه إذا دل دليل على أنه دلس في هذا الخبر فإنه لا يحتج به، وليس في كلامه - أي: يحيى بن معين -: حتى يصرح بالتحديث، وليس في كلامه أنه إذا لم يدل دليل على أنه دلس في هذا الخبر فلا بد أن يصرح بالتحديث.

ولذا قال يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٢/ ٦٣٧): وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة ا.هـ.

وأما الأمر الثاني: فيجاب عنه بأن الثوري وإن كان من كبار الحفاظ ولكن من رفع الحديث عن الأعمش أكثر، وهم:

١- جرير بن عبدالحميد، وهو من الثقات الأثبات، وصاحب كتاب.

٢- أبو بكر ابن عياش، وهو صدوق لا بأس به، وحديثه القديم أقوى من حديثه المتأخر.

٣- فضيل بن عياض العابد المشهور، وهو ثقة جليل.

٤- شيبان بن عبدالرحمن النحوي، وهو ثقة ثبت، صاحب كتاب، قال عثمان الدارمي لابن معين: شيبان ما حاله في الأعمش؟ قال: ثقة في كل شيء. ا.هـ

وأما ما قاله الساجي: صدوق وعنده مناكير وأحاديثُ عن الأعمش تفرد بها، وأثنى عليه أحمد وكان ابن مهدي يحدث عنه ويفخر به. ا.هـ

فجوابه بأن هذا الحديث لم يتفرد به عن الأعمش بل قد توبع عليه كما تقدم.

فاجتماع هؤلاء الأربعة على رفعه يقوي صحة الرفع، مع تصحيح من تقدم من أهل العلم له، والله تعالى أعلم.

وأما رواية محمد بن عصام عن أبيه عن الثوري عن الأعمش به =

أما بعد: فإن الله عز وجل خص هذه الأمة المحمدية بخصائص وميزات دون غيرها من الأمم، ومن هذه الخصائص الإسناد.

= مرفوعاً، فهذا غلطٌ؛ لأن ابن مهدي -وهو من كبار الحفاظ- قد وقفه على سفيان، بخلاف عصام بن يزيد فإنه قد ترجم له ابن أبي حاتم، وذكر أنه خادم للثوري وسكت عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يتفرد ويخالف، وهو صدوق ا.هـ. وأما ابنه محمد: فقد ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه.

وللحديث شاهد رواه البزار (١٤٦) والروياني (١٠٠٥) وابن أبي حاتم (٢/ ٨) والطبراني في «الكبير» (١٣٢١) وفي «الأوسط» (٥٦٦٨) وابن عبدالبر(٢/ ١٢٤) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٦٩)، كلهم من طريق محمد بن عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: حدثني أبي قال: حدثني ابن أبي ليلى عن عيسى عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن ثابت بن قيس، فذكر الحديث مرفوعا.

وهذا الإسناد لا يصح، فإن عبدالرحمن لم يسمع من ثابت، قاله البزار، وفيه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ.

وأما محمد بن عمران فهو ثقة وكان من خيار الناس، وأبوه عمران لا بأس به، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يذكر في «تهذيب التهذيب» شيخاً له غير أبيه، وقد روى عنه جماعة؛ منهم: عثمان بن أبي شيبة.

وإسناد هذا الخبر غريب، قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن ثابت بن قيس إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن عمران ا.هـ.

قلت: وفي الباب عن عبدالله بن مسعود، قاله الحاكم، ولم أقف عليه، والله أعلم.

قال الحافظ أبو حاتم الرازي رحمه الله: (لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة. فقال له رجل: يا أبا حاتم! ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها)[١].

وقد أكد كلام أبي حاتم هذا وزاده بياناً وإيضاحاً أبو محمد بن حزم، فذكر أن اليهود والنصارى ليس لهم أسانيد متصلة إلى أنبيائهم، بل ولا إلى صحابة أنبيائهم، ولا إلى تابعي أصحاب أنبيائهم، فقال رحمه الله في كتابه «الفصل»: (ونحن إن شاء الله تعالى نذكر صفة وجوه النقل الذي عند المسلمين لكتابهم ودينهم، ثم لما نقلوه عن أئمتهم، حتى يقف عليه المؤمن والكافر، والعالم والجاهل، عياناً إن شاء الله تعالى، فيعرفون أين نقل سائر الأديان من نقلهم.

فنقول ـ وبالله تعالى التوفيق ـ : إن نقل المسلمين لكل ما ذكرنا ينقسم أقساماً ستة:

أولها: شيء ينقله أهل المشرق والمغرب عن أمثالهم جيلاً جيلاً، لا يختلف فيه مؤمن ولا كافر منصف غير معاند

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٣).

للمشاهدة، وهو القرآن من المكتوب في المصاحف في شرق الأرض وغربها، لا يشكون ولا يختلفون في أن محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب أتى به وأخبر أن الله عز وجل أوحى به إليه. . . . وليس عند اليهود ولا عند النصارى في هذا النقل شيء أصلاً؛ لأن نقلهم لشريعة السبت وسائر شرائعهم إنما يرجعون فيها إلى «التوراة»، ويقطع نقل ذلك ونقل التوراة إطباقهم على أن أوائلهم كفروا بأجمعهم، وبرؤوا من دين موسى، وعبدوا الأوثان علانية دهوراً طوالاً، ومن المحال أن يكون ملك كافر عابد أوثان هو وأمته كلها معه كذلك، يقتلون الأنبياء ويخنقونهم، ويقتلون من دعا إلى الله تعالى، يشتغلون بسبت، أو بشريعة مضافة إلى الله سبحانه وتعالى، هذا الكذب الذي لا شك فيه، ويقطع بالنصارى عن مثل هذا عدم نقلهم إلا عن خمسة رجال فقط، وقد وضح الكذب عليهم إلى ما أوضحنا من الكذب الذي في «التوراة» و«الإنجيل» القاضي بتبديلهما بلا شك.

والثاني: شيء نقلته الكافة عن مثلها حتى يبلغ الأمر كذلك إلى رسول الله ﷺ، ككثير من آياته ومعجزاته. . . وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلاً. . .

والثالث: ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان، على أن أكثر

ما جاء هذا المجيء فإنه منقول نقل الكواف، إما إلى رسول الله ﷺ من طرق جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وإما إلى الصاحب، وإما إلى التابع، وإما إلى إمام أخذ عن التابع، يعرف ذلك من كان من أهل المعرفة بهذا الشأن، والحمد لله رب العالمين .

وهذا نقل خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غضاً جديداً على قديم الدهور، مذ أربعمائة عام وخمسين عاماً في المشرق والمغرب والجنوب والشمال، يرحل في طلبه من لا يحصي عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة، ويواظب على تقييده من كان الناقل[١] قريباً منه، قد تولى الله تعالى حفظه عليهم والحمد لله رب العالمين، فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيءٍ من النقل إن وقعت لأحدهم، ولا يمكن فاسقاً أن يقحم فيه كلمة موضوعة، ولله تعالى الشكر .

وهذه الأقسام الثلاثة التي نأخذ ديننا منها ولا نتعداها إلى غيرها، والحمد لله رب العالمين .

والرابع: شيء نقله أهل المشرق والمغرب، أو الكافة، أو الواحد الثقة، عن أمثالهم إلى أن يبلغ من ليس بينه وبين النبي ﷺ

(١) وفي بعض النسخ: (الناقد).

إلا واحداً فأكثر، فسكت ذلك المبلوغ إليه عمن أخبره بتلك الشريعة عن النبي ﷺ، فلم يعرف من هو؟ فهذا نوع يأخذ به كثير من المسلمين، ولسنا نأخذ به البتة، ولا نضيفه إلى النبي ﷺ؛ إذ لم نعرف من حدث به عن النبي ﷺ، وقد يكون غير ثقة، ويعلم منه غير الذي روى عنه ما لم يعرف منه الذي روى عنه.

ومن هذا النوع كثير من نقل اليهود، بل هو أعلى ما عندهم، إلا أنهم لا يقربون فيه من موسى كقربنا فيه من محمد ﷺ، بل يقفون ولابد حيث بينهم وبين موسى عليه السلام أزيد من ثلاثين عصراً، في أزيد من ألف وخمسمائة عام! وإنما يبلغون بالنقل إلى هلال وشماني[1] وشمعون ومرعقيبا وأمثالهم، وأظن أن لهم مسألة واحدة فقط يروونها عن حبر من أحبارهم عن نبي من متأخري أنبيائهم ـ أخذها عنه مشافهة ـ في نكاح الرجل ابنته إذا مات عنها أخوه!

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط، على أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه.

والخامس: شيء نقل كما ذكرنا، إما بنقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول

---

(١) في بعض النسخ: (شماي).

الحال، فهذا أيضاً يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه.

وهذه صفة نقل اليهود والنصارى فيما أضافوه إلى أنبيائهم؛ لأنه يقطع بكفرهم بلا شك ولا مرية.

والسادس: نقلٌ نقل بأحد الوجوه التي قدمنا، إما بنقل من بين المشرق والمغرب، أو بالكافة، أو بالثقة عن الثقة، حتى يبلغ ذلك إلى صاحب أو تابع، أو إمام دونهما، أنه قال كذا، أو حكم بكذا، غير مضاف ذلك إلى رسول الله ﷺ، كفعل أبي بكر في سبي أهل الردة، وكصلاة الجمعة صدر النهار، وكضرب عمر الخراج، وإضعافه القيمة على رقيق حاطب، وغير ذلك كثير جداً، فمن المسلمين من يأخذ بهذا، ومنهم من لا يأخذ به، ونحن لا نأخذ به أصلاً؛ لأنه لا حجة في فعل أحد دون من أمرنا الله تعالى باتباعه، وأرسله إلينا ببيان دينه، ولا يخلو فاضل من وهم، ولا حجة فيمن يهم، ولا يأتي الوحي ببيان وهمه.

وهذا الصنف من النقل هو صفة جميع نقل اليهود لشرائعهم التي هم عليها الآن مما ليس في «التوراة»، وهو صفة جميع نقل النصارى حاشا تحريم الطلاق، إلا أن اليهود لا يمكنهم أن يبلغوا في ذلك إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، وأعلى من يقف عنده النصارى شمعون، ثم بولس، ثم أساقفتهم عصراً عصراً.

هذا أمر لا يقدر أحد منهم على إنكاره، ولا إنكار شيء منه، إلا أن يدعي أحد منهم كذباً عند من يطمع في تجويزه عليه ممن يظن به جهلاً بما عنده فقط، وأما إذا قررهم على ذلك من يدرون أنه يعرف كتبهم فلا سبيل لهم إلى إنكاره أصلاً)[١] ا.هـ.

فتبين مما تقدم أن خاصية هذه الأمة دون غيرها من الأمم؛ هو أن دينها من كتاب وسنة، وما جاء عن الصحابة وغيرهم، كله منقول بالأسانيد إلى قائليها.

وهذا فيه فوائد عظيمة:

أولاً: أن هذا الدين محفوظ قد حفظه الله جل وعلا لهذه الأمة المحمدية، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾، ويلزم من حفظ القرآن حفظ السنة التي تبين وتفسر هذا الكتاب الكريم، فالكتاب والسنة محفوظان بحفظ الله عز وجل، وهذا بخلاف الأمم السابقة كما تقدم.

ثانياً: أنه من خلال الأسانيد نعرف الصحيح من السقيم، والثابت من المردود، والصواب من الخطأ، وهذا بخلاف الأمم السابقة الذين لا يعرفون المقبول من المردود فيما يتعلق بدينهم، لعدم نقل دينهم بالأسانيد؛ فضلوا وأضلوا.

قال محمد بن حاتم بن المظفر: (إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم

---

(١) «الفصل» (٢/ ٢١٩-٢٢٣) باختصار.

وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات[١].

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم.

ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة.

---

(١) (أما صحف أنبياء بني إسرائيل، فهي لا تدعي أنها من كلام الله لفظاً ومعنى، ولا يتحرج علماء هذه الطوائف من إضافة تأليفها إلى الأنبياء، فقد جاء في «دائرة المعارف اليهودية» ما يلي: «إن الكتب الخمسة الأولى من الكتاب المقدس - العهد القديم - كما تقول الأخبار اليهودية القديمة، من تأليف النبي موسى، باستثناء ثماني آيات أخيرة جاء فيها الحديث عن موت موسى، وما زال الرِّبيون يُعنون بتناقضات واختلافات وردت في هذه الصحف، وما زالوا يصلحونها بحكمتهم ولباقتهم».
وأما الأناجيل الأربعة التي تسمى (العهد الجديد) فهي أبعد من أن تكون كلاماً إلهياً لفظاً ومعنى، يقتنع بذلك كل من أجال النظر فيها وتصفحها، وفي الحقيقة هي بكتب السيرة والأخبار أشبه منها بالكتب المنزلة من الله، المبنية على الوحي والإلهام). ا.هـ من «السيرة النبوية» لأبي الحسن الندوي (ص: ٩٩).

ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عداً.

فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة. نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرب منه، ويزلف لديه، ويمسكنا بطاعته، إنه ولي حميد)[١] ا.هـ.

قال عبدالرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في مقدمته لكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة، لا سبيل له إليها إلا بالأخبار، وإذا كان يقع في الأخبار الحق والباطل، والصدق والكذب، والصواب والخطأ، فهو مضطر إلى تمييز ذلك.

وقد هيأ الله تبارك وتعالى لنا سلف صدق، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار، في تفسير كتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ﷺ، وآثار أصحابه، وقضايا القضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغة وآدابها، والشعر، والتاريخ، وغير ذلك، والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا، وتفقدوا أحوال الرواة، وقضوا على كل راوٍ بما يستحقه، فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومن لا يحتج به ولكن

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٤٠).

يستشهد، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى، وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب.

وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها، وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة، وقد عرفوا بسعة علمهم ودقة فهمهم ما يدفعها عن الصحة، فشرحوا عللها، وبينوا خللها، وضمنوها كتب العلل، وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذب راويه أو وهنه، ومن تسامح من متأخريهم فروى كل ما سمع؛ فقد بين ذلك، ووكل الناس إلى النقد الذي قد مهدت قواعده، ونصبت معالمه، فبحق قال المستشرق المحقق «مرجليوث»: ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم!!) ا.هـ.

ثالثاً: أنه بهذا لا يستطيع أحد من الناس أن يزيد أو أن ينقص شيئا في الدين، أو اللغة، أو التاريخ، أو سيرة الصحابة والسلف الصالحين، أو أن يحرف أو يبدل إلا وينكشف عمله، ويتبين فعله، ويفتضح أمره، ولذا قال عبدالله بن المبارك فيما رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥)، والترمذي في «العلل الصغير» (٣٩)، كلاهما من طريق عبدان بن عثمان عنه، قال: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل: من حدثه؟ بقي). ا.هـ وهذا لفظ الترمذي.

وأخرج الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨١) من طريق عبدالصمد بن حسان، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: (الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟).

قلت: فتبين مما تقدم أن كل ما يتعلق بالعلم، قد وصل إلينا بالإسناد الموثوق، حتى الذي ليس له كبير تعلق بهذا قد نقل إلينا كذلك، من القصص والحكايات وأخبار الناس، فهذه رؤيا رآها حمزة الزيات في منامه، نقلت إلينا عنه بالإسناد، وقد ذكرها ابن حجر ضمن مروياته في «المعجم المؤسس»[١].

رابعاً: أن نقل هذا الدين بالأسانيد واختصاص الشريعة المحمدية بذلك برهان واضح على أن هذا الدين من الله عز وجل.

قال مصطفى صبري[٢]: (بل الطريقة المتبعة في الإسلام لتوثيق الأحاديث النبوية أفضل طريق وأعلاها، لا تدانيها في دقتها

---

(١) قلت: لم يبين أبو الفضل ابن حجر ما هي هذه الرؤيا، ولعله بينها في مواضع أخرى من كتابه، وأظنها ما رواه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢٥) من طريق علي بن مسهر قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبَان بن أبي عياش نحوا من ألف حديث. قال علي: فلقيت حمزة فأخبرني أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها إلا شيئا يسيرا خمسة أو ستة.

(٢) في كتابه: «موقف العقل والعلم والعالم، من رب العالمين وعباده المرسلين»، وهو من آخر شيوخ الدولة العثمانية.

وسموها أي طريقة علمية غربية اتبعت في تدقيق الروايات، حسبك أن نقد الرجال ـ أي: رجال الحديث ـ أصبح علماً مدوناً في الإسلام، له كتب خاصة لا تستوعبها المجلدات، نذكر «تهذيب الكمال» للمزي، وعليه شرح علاء الدين المغلطاني[١] في ثلاثة عشر مجلداً، ومنها «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في عشر مجلدات، يذكر في أوله أنه ألفه في ثمانية عشر عاماً، و «الفاصل بين الراوي والواعي» للرامهرمزي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر، وقد ذكرنا من قبل أسماء الكتب الجامعة لتراجم ثلاثة عشر ألفاً من الصحابة، وشهادة الدكتور «أشبره نكر» الألماني بامتياز الأمة الإسلامية بين أمم الدنيا في الاهتمام بتمحيص الروايات، وإحاطة الموضوع من أوسع نطاقه، ففي «صحيح البخاري» مثلاً: ألفان وستمائة واثنان من الأحاديث المسندة سوى المكررة، انتقاها من مائة ألف حديث صحيح يحفظها، و قريب من ألفي راوٍ اختارهم من نيف وثلاثين ألفاً من الرواة الثقات الذين يعرفهم، وكتاب البخاري البالغ أربع مجلدات كبيرة، يبقى بعد حذف أسانيده على حجم مجلد واحد متوسط الحجم، فهل سمعتم

---

(١) هو علاء الدين مغلطاي، واسم كتابه: «إكمال تهذيب الكمال»، وقد طبع في اثني عشر مجلدا، ولكنه ناقص وليس بتام، وهو ليس بشرح وإنما هو تعقبات واستدراكات على «تهذيب الكمال».

وسمعت الدنيا أن كتاب تاريخ في هذا الحجم، يروى ما فيه سماعاً من ألفي رجل ثقة، يعرفهم المؤلف وغيره من أهل هذا العلم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كل جملة معينة من الكتاب مؤلفة من سطر أو أكثر أو أقل تقريباً، سمعها فلان، وهو من فلان إلى أن اتصل بالنبي ﷺ، فيقام لكل سطر من سطور الكتاب تقريباً شهود من الرواة يتحملون مسؤولية روايته)[1] ا.هـ.

وأختم هذا الفصل في بيان أهمية الإسناد ومكانة أهله، بما رواه أبو بكر الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨٥) من طريق قبيصة قال: سمعت سفيان الثوري يقول: (الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض).

وأخرج (٨٦) من طريق صالح بن حاتم، قال: سمعت يزيد بن زريع يقول: (لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد).

وأخرج (٩٢) من طريق حمزة بن سعيد المروزي، قال: رأيت أبا بكر بن عياش يضرب ساعد يحيى بن آدم، فقال: (ما قوم خير من أصحاب الحديث، إن أحدهم ليسألني عن الحديث كذا وكذا مرة، ولو شاء لقال: حدثني أبو بكر بن عياش).

وأخرج (٩٠) من طريق يونس بن عبدالأعلى، قال: سمعت

---

(١) (٤/ ٨٣-٨٤).

الشافعي يقول: (إذا رأيت رجلاً من أصحاب الحديث، فكأني رأيت النبي ﷺ حيا).

وروى يحيى بن عبدالوهاب بن منده في كتابه «مناقب الإمام أحمد» ـ كما في «ذيل الطبقات» لابن رجب (١/ ١٣٦)[١] ـ، من طريق أحمد بن مروان الخزاعي: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول: (ما الناس إلا من يقول: حدثنا وأخبرنا، وسائر الناس لاخير فيهم).



---

(١) قال ابن رجب (١/ ١٢٩): «وصنف مناقب الإمام أحمد رضي الله عنه في مجلد كبير، وفيه فوائد حسنة». ا.هـ.

الفصل الأول
علو الإسناد وفائدته وأسبابه وأقسامه

الفصل الأول

علو الإسناد وفائدته وأسبابه وأقسامه

تفرع عن علم الإسناد علوم أخرى تتعلق به، ومنها معرفة العالي والنازل، فاهتم أهل العلم بالأسانيد العالية، والبحث عنها وروايتها.

قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧) في كتابه «مسألة العلو والنزول في الحديث» (٥١ ـ ٥٨): (اعلم أن طلب العلو من الحديث من علو همة المحدث، ونبل قدره، وجزالة رأيه، وقد ورد في طلب العلو سنة صحيحة.

ثم ساق بإسناده من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك قال: كنا نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع، وكانوا أجرأ على ذلك منا، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد، أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك؟ قال: «صدق. . .إلخ»).

ثم قال: (فهذا دليل على طلب المرء العلو من الإسناد والرحلة فيه، فإن هذا الرجل المكنى عن اسمه في هذا الحديث هو ضمام بن ثعلبة، لما جاءه رسول رسول الله ﷺ فأخبره بما فرض عليهم لم يقنعه ذلك حتى وصل إلى النبي ﷺ يسمع منه،

فلو كان طلب العلو غير مستحب لأنكر عليه ﷺ سؤاله عما أخبره رسوله عنه، والله أعلم بالصواب[(١)].

فقد أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم، ثم وجدنا الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن سافروا الآفاق في سماعه، ولو اقتصروا على النزول لوجد كل واحد منهم ببلده من يخبره بذلك الحديث، ولو شرعنا في ذكر من مدح العلو ونعت من رحل فيه، وأقاويلهم في ذلك تجاوزنا حد الاختصار) ا.هـ.

قلت: والأمر كما قال محمد بن طاهر، حتى إنه لما قيل ليحيى بن معين في مرض موته: ماذا تتمنى؟ قال: (بيت خالٍ وإسناد عالٍ)[(٢)].

والمقصود بالإسناد العالي هو: قلة الوسائط بينهم وبين رسول الله ﷺ، والقرب منه أو ممن يروون عنه.

وقد جاء عن الصحابة ثم التابعين اهتمامهم بهذا الأمر:

فقد جاء في «صحيح مسلم» (٨٣٢) عن عمرو بن عبسة السلمي أنه قال: كنت وأنا في الجاهلية أظن أن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء، وهم يعبدون الأوثان، فسمعت

---

(١) نوقش ابن طاهر في استدلاله بهذا الحديث على طلب العلو، ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٥-٦).

(٢) «علوم الحديث» (٢٣١).

برجل بمكة يخبر أخباراً، فقعدت على راحلتي، فقدمت عليه، فإذا رسول الله ﷺ مستخفياً، فتلطفت حتى دخلت عليه... الحديث.

ووجه الشاهد من هذا الحديث: هو أن عمرو بن عبسة ذهب إلى الرسول ﷺ ليسمع منه مباشرة، وفي هذا طلب للعلو.

قال محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، عند شرحه لهذا الحديث وما فيه من العبر: (فمما فيه من الاعتبار أن هذا الأعرابي الجاهلي لما ذكر له أن رجلا بمكة يتكلم في الدين بما يخالف الناس لم يصبر حتى ركب راحلته فقدم عليه، وعلم ما عنده، لما في قلبه من محبة الدين والخير، وهذا فسر به قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ أي: حرصا على تعلم الدين ﴿لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ أي: لأفهمهم، فهذا يدل على أن عدم الفهم في أكثر الناس اليوم عدل منه سبحانه، لما يعلم في قلوبهم من عدم الحرص على تعلم الدين، فتبين أن من أعظم الأسباب الموجبة لكون الإنسان من شر الدواب هو عدم الحرص على تعلم الدين، فإذا كان هذا الجاهلي يطلب هذا الطلب، فما عذر من ادعى اتباع الأنبياء، وبلغه عنهم ما بلغه، وعنده من يعرض عليه التعليم ولا يرفع بذلك رأسا؟!)[1] اهـ.

وروى مسلم في «صحيحه» أيضاً (٢٩٤٢) في قصة الجساسة

---

(١) ينظر: كتاب «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» للشيخ رحمه الله.

من حديث عامر الشعبي أنه سأل فاطمة بنت قيس، فقال: حدثيني حديثاً سمعتيه من رسول الله ﷺ لا تسنديه إلى أحد غيره. فقالت: لئن شئت لأفعلن. فقال لها: أجل حدثيني. . .[1] ثم ساقت الحديث بطوله.

وهذا الخبر فيه طلب العلو الحسي أو المعنوي؛ لأن قول الشعبي: لا تسنديه إلى أحد غيره.

وفي رواية عند الطبراني (٢٤/ ٣٨٩): لا تسنديه إلى أحد غيرك.

وفي رواية أخرى عنده (٢٤/ ٣٩٩): قال الشعبي: دخلت المدينة فجلست عند المنبر، فجاء رجل فجلس إلي، فقال[2]: هل تدلني على رجل يحدثني عن رسول الله ﷺ؟ فانطلق بي إلى فاطمة....

يدل على ما تقدم من طلب الإسناد العالي.

وأخرج الخطيب البغدادي في كتاب «الرحلة في طلب الحديث» (٢١) وفي كتابه «الجامع» (١٦٨٤) من طريق أبي قطن عن أبي خلدة عن أبي العالية قال: (كنا نسمع بالرواية من

---

(١) واستدل بعضهم بموضع آخر من الحديث على طلب العلو، وهو ما جاء في بعض طرق الحديث: أن الرسول ﷺ قال: «يا تميم، حدث الناس بما حدثتني». وهناك أدلة أخرى ذكرها أهل العلم.

(٢) صوابه: (فقلت).

أصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة بالبصرة[١]، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم).

ولفظه في «الجامع»: (كنا نسمع الرواية من أصحاب رسول الله ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعنا منهم).

وأخرج أيضاً (٢٠) ـ بإسناد جيد ـ من طريق همام عن عاصم بن بهدلة قال: حدثني زر بن حبيش قال: (وفدت[٢] في خلافة عثمان بن عفان، وإنما حملني على الوفادة لُقي أبي بن كعب وأصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام).

ولذا عندما سئل الإمام أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالي قال: (طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبدالله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه)[٣].

قلت: و عبدالله هو: ابن مسعود.

وروى ابن منده أيضاً من طريق أبي أحمد ابن عدي: حدثنا عبدالمؤمن بن أحمد بن جوثرة الجرجاني، سمعت عمار بن رجاء يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (طلب إسناد العلو من السنة[٤].

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (ونحن بالبصرة)؛ لأن أبا العالية - وهو: الرياحي - بصري.

(٢) أي: إلى المدينة، وقد كان من أهل الكوفة رحمه الله.

(٣) «المناقب» لابن الجوزي (ص: ٢٦٣).

(٤) «ذيل الطبقات» (١/ ١٣٢).

وروى الخلال عن أحمد أيضاً أنه سئل عن رجل يقيم ببلده وينزل في الحديث درجة، قال: (ليس طلب العلم هكذا، لو طلب العلم هكذا مات، إثما[١] يؤخذ العلم عن الأكابر)[٢].

ولذا قال محمد بن أسلم الطوسي: (قرب الإسناد قرب ـ أو قربة ـ إلى الله تعالى)[٣].

قال أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي ـ محرضاً على طلب الإسناد العالي ـ[٤]:

ألا إن الحديث أجل علم ... وأشرف الحديث العوالي
وأنفع كل نوع منه عندي ... وأحسنه الفوائد والأمالي
وإنك لن ترى للعلم شيئاً ... يحققه كأفواه الرجال
فكن يا صاح ذا حرص عليه ... وخذه عن الرجال بلا ملال
ولا تأخذه من صحف فترمى ... من التصحيف بالداء العضال

واهتمامهم بهذا الشأن أدى إلى علو أسانيدهم، وقلة عدد الرواة بينهم وبين رسول الله ﷺ، حتى إنك تجد البخاري (ت: ٢٥٦) في أحاديث ليس بينه وبين رسول الله ﷺ إلا ثلاثة رجال:

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب: (إنما).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ١٧٦).

(٣) «الجامع» (١/ ١٢٣)، و«علوم الحديث» (٢٣٢).

(٤) «وفيات الأعيان» (٣/ ٣١٠)، «السير» (٢٠/ ٥٦٩)، «الوافي بالوفيات» (٢٠/ ٢١٠).

شيخه و شيخ شيخه، وهو من التابعين؛ فليس بينه وبين التابعي إلا رجل واحد؛ وهذا علو واضح، ثم شيخ التابعي وهو الصحابي؛ فيكون البخاري ليس بينه وبين بعض الصحابة إلا رجلين ثم رسول اللهصلى الله عليه وسلم.

ووقع لأبي داود والترمذي وابن ماجه ثلاثيات:

فأما أبو داود فله حديث واحد، ذكره في كتاب السنة: باب في الحوض (٤٧٤٩)، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا عبدالسلام بن أبي حازم ـ أبو طالوت ـ، قال: شهدت أبا برزة دخل على عبدالله بن أبي زياد، فحدثني فلان ـ سماه مسلم ـ وكان في السماط، فلما رآه عبدالله... الحديث.

قلت: هذا الإسناد ثلاثي في قوله: (شهدت أبا برزة)، ـ وهو إسناد صحيح ورجاله كلهم ثقات ـ ولكنه رباعي فيما يظهر في الحديث المرفوع؛ لقوله: (فحدثني فلان) أي: عبدالسلام الذي قال ذلك، فعبد السلام لم يسمع الحديث المرفوع؛ لأنه كان في مجلس عبيدالله بن زياد جماعة من الناس لقوله: (وكان في السماط) وهم الجماعة من الناس، فلم يسمع الحديث المرفوع الذي حدث به أبو برزة.

وقد جاء هذا مبيناً عند أحمد، فقال في «مسنده» (١٩٨٠٧): حدثنا عبدالصمد حدثنا عبدالسلام حدثنا العباس الجريري أن عبدالله بن زياد قال لأبي برزة: هل سمعت النبي ﷺ ذكره قط ـ

يعني الحوض ـ ؟ قال: نعم. . .الحديث.

وأما الترمذي فله ثلاثي واحد، قال (٢٦٠): حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر»**.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخ بصري قد روى عنه غير واحد من أهل العلم. ا.هـ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، بل هو منكر؛ من أجل عمر بن شاكر وهو ضعيف، وقد أشار أبو عيسى إلى هذا، وأبو حاتم أيضاً بقوله: ضعيف يروي عن أنس المناكير[١]. وقال ابن عدي: يروي عن أنس بنسخة قريب من عشرين حديثا غير محفوظة[٢].

قال أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٨٥): (وليس في كتاب الترمذي حديث ثلاثي غير هذا الحديث) ا.هـ.

وأما ابن ماجه فله خمسة أحاديث ثلاثية، كلها عن جبارة بن المغلس حدثنا كثير بن سليم قال: سمعت أنس بن مالك.

قلت: وهذا إسناد ليس بشيء، فكثير بن سليم واهي الحديث، ضعيف جدا، وجبارة ضعيف.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ١١٥).

(٢) «الكامل» (٥/ ٥٥).

وأما مسلم والنسائي فليس لهم ثلاثيات.

وقد وقعت ثلاثيات لمن توفي بعدهم كالحارث بن أبي أسامة، الذي توفي سنة (٢٨٢)، فله بعض الثلاثيات بأسانيد صحيحة، فهو يروي عن يزيد بن هارون مباشرة، وقد توفي سنة(٢٠٦)، عن حميد الطويل وقد توفي بعد الأربعين ومئة، عن الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ.

وأيضا أبو يعلى الذي توفي بعد الحارث بخمس وعشرين سنة، وكانت وفاته سنة (٣٠٧) له بعض الأسانيد الثلاثية، قال: حدثنا عبدالله بن بكار، حدثنا عكرمة بن عمار، عن الهرماس بن زياد قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم العيد الأضحى يخطب على بعير.

قال الذهبي في «السير» ـ وقد رواه من طريق أبي يعلى ـ : (هذا حديث حسن عال جدا، تساعي لنا)[(١)].

ولذا قال أبو حاتم ابن حبان عن أبي يعلى: (بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أنفس)[(٢)].

وقد اعتنى الأئمة بهذا النوع، فأخرجوا الرباعيات لمن تأخر بعد هؤلاء، مثل: رباعيات الطبراني (ت: ٣٦٠)، ورباعيات أبي بكر الشافعي ـ وهو محمد بن عبدالله بن إبراهيم ـ.

---

(١) «السير» (٤/ ١٨١).

(٢) «الثقات» (٨/ ٥٥).

والخماسيات لمن أتى بعدهم، مثل خماسيات الدارقطني، وهي أربعون حديثاً، وخماسيات ابن النقور[١].

والسداسيات لمن أتى بعدهم، مثل سداسيات أبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ت: ٥٢٥).

والسباعيات لمن أتى بعدهم، مثل سباعيات ابن عساكر، والأحاديث السباعيات لأبي بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري القاضي[٢]، ومنها سباعيات مؤنسه خاتون[٣].

وألف من أتى بعدهم الأسانيد الثمانيات، وهي التي يكون فيها ثمانية وسائط. ومنها: ثمانيات النجيب الحرّاني[٤]، وهو عبداللطيف بن عبدالمنعم بن الصيقل الحرّاني.

ومن أتى من بعدهم ألف التساعيات، مثل: «الأربعون» لابن دقيق العيد، وهي أربعون حديثاً تساعية خرجها لنفسه[٥].

وقال في كتابه «الاقتراح» (ص: ٣٠٤): (وغالب ما يقع من هذا لمشايخنا اليوم بالأسانيد الجيدة؛ ثمانية رجال، ولنا تسعة، وقد يقع أقل من هذا فيكون لنا ثمانياً، وقد يقع أقل منه فيكون لنا

---

(١) ينظر التعليق على «المجمع المؤسس» (٢/ ١٣٠)، وخماسيات زاهر بن طاهر.

(٢) ذكرها ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٩٧).

(٣) ينظر: «المجمع المؤسس» (٢/ ٢٦).

(٤) «المعجم المؤسس» (١/ ٢٠٨).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٨٢).

سباعياً، ولكن ليس في درجة الأول بالنسبة إلى جودة الرجال) ا.هـ.

ومنها تساعيات ابن جماعة(١).

كذلك من جاء من بعدهم ألف العشاريات، ومنها: عشاريات العراقي بتخريج ابن حجر(٢).

قال السخاوي: (وأعلى ما يقع لنا ما بين القدماء من شيوخنا، وبين النبي ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرة أنفس، وذلك من «الغيلانيات» و«جزء الأنصاري»، و«جزء ابن عرفة»، و«جزء الغطريف» وغيرها، بل وتقع لي العشاريات بالسند المتماسك من «المعجم الصغير» للطبراني وغيره، ولا يكون الآن في الدنيا أقل من هذا العدد.

وكذا وقعت العشاريات لشيخي بالأسانيد المتماسكة، ولشيوخه بالأسانيد الصحيحة ونحوها، وأملى من ذلك جملاً، وخرج منها من مرويات شيخه التنوخي مائة وأربعين حديثاً، ومن مرويات شيخي المصنف ستين كمل بها الأربعين التي كان الشيخ خرجها لنفسه.

وأفردت التساعيات من حديث جماعة من شيوخ شيوخه، كالقاضي عز الدين ابن جماعة، وأبي عبدالله البياني، وكذا لأبي

---

(١) «المجمع المؤسس» (٣/ ٣٨٣).

(٢) «المجمع المؤسس» (٢/ ٢٨٦).

علي الحسن بن علي اللخمي الصيرفي، وأبي حبان التساعيات.

وأفردت الثمانيات من حديث من بيننا وبينه واسطتان، كالنجيب الحراني ومؤنسه خاتون، وكذا للرشيد العطار والضياء المقدسي، والسباعيات لمن بيننا وبينه ثلاثة وسائط كأبي جعفر الصيدلاني، والسداسيات لمن بيننا وبينه خمسة كأبي عبدالله الرازي، وزاهر بن طاهر، والخماسيات لمن بيننا وبينه خمسة أيضا كأبي الحسين بن النقور، وزاهر بن طاهر أيضا.

وأفردت من «سنن الدارقطني» الرباعيات لمن بيننا وبينه سبعة: كأبي بكر الشافعي، وهي أعلى في «صحيح مسلم» و«السنن» للنسائي)[1] ا.هـ.



(١) «فتح المغيث» (٣/ ١١).

وينظر في الأسانيد التي هي أكثر من ذلك من حيث العدد لمن أتى من بعدهم: «تدريب الراوي» (٢/ ١٦٢)، و«فهرس الفهارس» للكتاني (٣/ ٣١٥) فقد ذكر عشاريات أخرى.

فائدة الإسناد العالي

للإسناد العالي عدة فوائد، منها: القرب من الرسول ﷺ، وضبط الأسانيد، والبعد عن الخلل والخلط، و ثمرة هذا تيسير معرفة الصحيح والضعيف من الحديث.

قال أبو عمرو ابن الصلاح: (العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته، سهواً أو عمدا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل؛ وهذا جلي واضح)[١] ا.هـ.

وسوف يأتي مزيد بسط لذلك.



---

(١) «علوم الحديث» (٢١٦).

أسباب العلو

أسباب العلو أربعة:

الأول: التبكير بالسماع، فمن سمع وهو صغير، ليس كمن سمع وهو كبير.

قال أبو عبدالله الذهبي عن أبي القاسم البغوي: (حرص عليه جده، وأسمعه في الصغر، بحيث أنه كتب بخطه إملاء في ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين، فكان سنه يومئذ عشر سنين ونصفا، ولا نعلم أحداً في ذلك العصر طلب الحديث وكتبه أصغر من أبي القاسم، فأدرك الأسانيد العالية وحدثه جماعة عن صغار التابعين)[١].

قلت: ثم بعد ذلك أخذ أهل العلم يحضرون أولادهم وهم أطفال إلى مجالس التحديث ويجيزون و يستجيزون لأطفالهم وهم في المهد، ولذا قيد الذهبي ما حصل لأبي القاسم البغوي من السماع وهو صغير في ذلك العصر، وهو عصر الرواية، وما حصل لأبي القاسم علو واضح، فقد عمر أكثر من مئة سنة، وتوفي سنة سبعة عشر وثلاثمئة، وليس بينه وبين الطبقة الصغرى من التابعين إلا رجل واحد، وهذا علو ظاهر؛ لأنه توفي في القرن الرابع.

---

(١) «السير» (١٤/ ٤٤١).

ثم قال الذهبي بعد ذلك: (قال أبو محمد الرامهرمزي: لا يعرف في الإسلام محدث وازى البغوي في قدم السماع.

قلت: أما إلى وقته فنعم، وأما بعده فاتفق ذلك لطائفة منهم: عبدالواحد الزبيري، مسند ما وراء النهر، ولأبي علي الحداد، وبالأمس لأبي العباس ابن الشحنة)[1] ا.هـ.

الثاني: الرحلة، وقد تقدم كلام الإمام أحمد رحمه الله عندما سئل عن الرجل يقيم ببلده وينزل في الحديث درجة، قال: (ليس طلب العلم هكذا؛ لو طلب العلم هكذا مات، إثما[2] يؤخذ العلم عن الأكابر).

الثالث: التعمير، فمن عمر وطال عمره يعلو إسناده، ومن الطرائف في ذلك ما رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٠/ ١١٤) قال: (حدثني أبو الوليد الدربندي، سمعت عبدان بن أحمد الخطيب، سمعت جدي يقول: اجتاز أبو القاسم البغوي بنهر طابق، فسمع صوت مستملٍ، فقال: من هذا؟ فقالوا: ابن صاعد، قال: ذاك الصبي؟ قالوا: نعم، قال: والله لا أبرح حتى أملي ههنا. فصعد دكة وجلس، ورآه أصحاب الحديث، فقاموا وتركوا ابن صاعد، ثم قال: حدثنا أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني قبل أن يولد المحدثون، حدثنا طالوت بن عباد قبل أن

---

(١) «السير» (١٤/ ٤٤٨).

(٢) تقدم الكلام على هذه اللفظة.

يولد المحدثون، حدثنا أبو نصر التمار قبل أن يولد المحدثون، فأملى ستة عشر حديثاً عن ستة عشر شيخا، ما كان في الدنيا من يروي عنهم غيره) ا.هـ.

قال ابن شاهين: (سمعت البغوي ـ وقال له مستمليه: أرجو أن أستملي عليك سنة عشرين وثلاثمئة ـ قال: قد ضيقت علي عمري! أنا رأيت رجلاً في الحرم له مائة وست وثلاثون سنة، يقول: رأيت الحسن وابن سيرين، أو كما قال).

قال الذهبي: (كان يسر البغوي أن لو قال له مستمليه: أرجو أن أستملي عليك سنة خمسين وثلاثمائة)[١].

ثم قال الذهبي بعد ذلك: (وهو من الذين جاوزوا المائة بيقين، كالطبراني والسِّلفي، وقد أفردتهم في جزء، ختمته بالشيخ شهاب الدين الحجار)[٢].

قلت: والبغوي من آخر أصحاب الإمام أحمد وفاة.

وكان ممن حدث عن الإمام أحمد من الكبار وتقدمت وفاته: الإمام الشافعي، الذي توفي سنة مائتين وأربعة، فكان بين وفاته ووفاة أبي القاسم البغوي مائة وثلاثة عشر سنة[٣].

قلت: ومن فنون علم المصطلح مما له علاقة بالعلو: علم

---

(١) «السير» (١٤/ ٤٥٤).

(٢) «السير» (١٤/ ٤٥٦)، وقد طبع هذا الجزء.

(٣) ينظر: «السابق واللاحق» (ص ٥٣).

السابق واللاحق، وقد ألف فيه أبو بكر الخطيب كتاباً، وقال في تعريف هذا الفن: (هذا كتاب ضمنته ذكر من اشترك في الرواية عنه، من تباين وقت وفاتيهما، تبايناً شديدا، وتأخر موت أحدهما عن الآخر تأخراً بعيدا، وسميته: «كتاب السابق واللاحق» إشارة إلى لحاق المتأخر بالمتقدم في روايته، وإن كان غير معدود في أهل عصره وطبقته وقد كان أبو الحسن علي بن عمر الحربي فيما ذكر لنا عنه علي بن أبي علي البصري، يقول على سبيل الافتخار: لألحقن الصغار بالكبار.

ويجمع هذا الفن بين فضل علو الإسناد في النفوس، وتوجه لذة حلاوته في القلوب، وكان الذي دعاني إلى رسمه وجمع المتفرق منه وضمه، ما حدثني البرقاني عن الدارقطني قال: روى عن مالك رجلان، بينهما مائة سنة؛ ربيعة بن أبي عبدالرحمن، وأبو حذافة السهمي.

فنظرت وإذا جماعة من العلماء قد ظاهروا مالكاً في تباين موت الرواة عنهم، وفيهم من كانت المدة المتقدمة لتباين موت من روى عنه زائدة على مائة سنة، وفيهم من قصرت مدته عنها، فذكرت جميعهم وألحقت بهم من قاربهم، وجعلت اعتبار أقل مددهم أن تكون زائدة على الستين، دون ما قصر عنها)[١] ا.هـ.

الرابع: الفهم والمعرفة بالحديث، قال محمد بن عبدالرحمن

---

(١) «السابق واللاحق» (٤٧-٤٨).

السخاوي: (وتمييز صحيح العالي من سقيمه، يعسر على المبتدئ، ويسهل على العارف، ولأجل ذلك قال الذهبي في «ميزانه»: متى رأيت المحدث يفرح بعوالي أبي هدبة ـ وسمى غيره ممن سميناهم وأضرابهم ـ فاعلم أنه عامي بعد، وسبقه صاحب «شرف أصحاب الحديث» فقال تبعاً للحاكم والخليلي: ليس العالي من الإسناد ما يتوهمه عوام الناس يعدون الأسانيد، فما وجدوا منها أقرب عدد إلى الرسول ﷺ يتوهمونه أعلى، كنسخة الختم بن أبان عن أبان عن أبي هدبة عن أنس، ونسخة خراش ـ وسمى بعض من ذكر ـ، وهذه لا يحتج بشيء منها ولا يوجد في مسانيد العلماء منها حديث واحد، قالوا: وأقرب ما يصح من الأسانيد بعدد الرجال نسخة يزيد بن هارون عن كل من سليمان التيمي وحميد كلاهما عن أنس)[1] ا.هـ.

وقال الخليلي في «الإرشاد» (١٧٧): (واعلموا أن عوالي الأسانيد مما ينبغي أن يحتشد طالب هذا الشأن لتحصيله، ولا يعرفه إلا خواص الناس، والعوام يظنون أنه بقرب الإسناد وببعده، وبقلة العدد وكثرتهم، وأن الإسنادين يتساويان في العدد، وأحدهما أعلى، بأن يكون رواته علماء وحفاظا.

روي لنا أن وكيع بن الجراح قال لتلامذته: أيهما أحب إليكم

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ١٠).

أن أحدثكم عن سليمان الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ، أو أحدثكم عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود؟ قالوا: نحب الأعمش، فإنه أقرب إسنادا. قال: ويحكم! الأعمش شيخ عالم، وأبو وائل شيخ، ولكن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه.

ومن لا معرفة له إذا نظر إلى نسخ الضعاف الكذابين، الذين وضعوا الأحاديث، ووجدها قريبة الإسناد ظنها مما يعبأ به، وإن جماعة كذابين رووا عن أنس ولم يروه، كأبي هدبة إبراهيم بن هدبة، ودينار، وموسى الطويل، وخراش)[1] ا.هـ.

وقال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢١٦): (تختلف مذاهب طلاب الحديث في هذا:

فمنهم من لا يقتصر على أن يسمع الحديث من المحدث وهو على أن يسمعه من المحدث قادر، فتنزع نفسه إلى لقاء الأعلى، والسماع منه بالمشاهدة، إن كان داني الدار، وبالرحلة إليه إذا كان بعيد الدار.

ومنهم من لا يشتغل بالرحلة إذا حصل له الحديث عمن يرتضيه تنزل في الحديث أو تعالى فيه.

---

(١) «الإرشاد» (١٧٧).

وأهل النظر أيضا في ذلك مختلفون:

فمنهم من يقول: التنزل في الإسناد أفضل؛ لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في متن الحديث وتأويله، وفي الناقل وتعديله، وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابا، وهذا مذهب من يزعم أن الخبر أقوى من القياس.

وقال آخرون: التعالي في الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد، وسقوط الاجتهاد فيما أمكن أسلم) ا.هـ

قال العلائي في «بغية الملتمس» (ص: ٤٠) معلقا على الكلام السابق: (هذا المذهب الذي أشار إليه ابن خلاد ضعيف واهي الحجة؛ لأنه ليس المقصود من إسناد الحديث البحث عنه والاجتهاد فيه حتى يطلب كثرة الاجتهاد ليترتب عليه كثرة الأجر، وإنما المقصود من الإسناد حصول غلبة الظن بالخبر المروي وركون القلب إليه، هذا ما لا ريب فيه، ولا شك أن خبر الواحد لا يفيد العلم لقصوره عن ذلك.

وإنما جاءه هذا القصور من جهة احتمال الصدق والكذب في رواته بخلاف المتواتر فإن خبرهم حصل القطع بصدقه، فكل رجل من رجال إسناد خبر الواحد يحتمل أن يقع الخلل من جهته إما عمدا وإما سهوا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل وتوقع وقوعه.

وهذا جلي واضح، وبه يتبين أن النزول في الإسناد مرذول

بالنسبة إلى العلو إذا لم يكن في النزول فائدة زائدة على العلو، فأما إذا كان السند النازل أصح من العالي أو مشتملا على صفة أعلى كالحفظ ونحوه فليس بمرجوح لما تقدم من أن مدار ذلك على تحصيل غلبة الظن بالخبر المروي، ولذلك نقول: إن كثرة من الأحاديث العالية لا يفرح بها، لاشتمال إسنادها على ضعيف أو متروك واه، كأحاديث أبي هدبة، ودينار بن عبدالله، وموسى بن عبدالله الطويل، وغيرهم من الضعفاء، وكرواية أبي الدنيا الأشج وشبهه.

فالحاصل أن العالي من الإسناد إنما يكون راجحا على الإسناد النازل عند تساويهما، وأما إذا كان الإسناد النازل رجاله أحفظ وأتقن من رجال الأعلى فليس مرجوحا) ا.هـ.



أقسام العلو

وقد قسم أهل العلم العلو خمسة أقسام، وحاصلها يرجع إلى قسمين:

١ ـ علو الإسناد، وهو عبارة عن قلة الوسائط فيه.

٢ ـ علو الصفة، والمقصود بذلك صفة في الراوي، كأن يكون من الحفاظ، أو يكون من الفقهاء المشهورين، أو غير ذلك.

وهناك علو آخر وهو العلو المعنوي؛ وهو الأخذ من الكتاب والسنة بلا وسائط لمن كان مقتدراً على ذلك.

وضده أن يجعل الإنسان بينه وبين فهم كتاب ربه وسنة نبيه ﷺ وسائط، وهذا هوالنزول المعنوي.

قال الإمام أحمد: (لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا) ا.هـ.

وقال أيضاً عندما قال له أبو داود: الأوزاعي أتبع أم مالك؟ قال: (لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ به، ثم التابعين بعد الرجل فيهم مخير) ا.هـ.

وقد أطلق ابن الصلاح وغيره العلو المعنوي على الحديث الذي يكون بإسناد صحيح جداً، كأن يكون مسلسلاً بالأئمة وإن كثرت الوسائط.

قال عبدالله بن هاشم الطوسي: (كنا عند وكيع، فقال لنا: أي

الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، أو سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: سبحان الله، الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن تتداوله الشيوخ) ا.هـ.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٧): (والصحة بلا شك مع النزول هي العلو المعنوي عند النظر والتحقيق، والعالي عند فقد الضبط والإتقان علو صوري، فكيف عند فقد التوثيق؟! وإليه أشار السِّلفي حيث قال: الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من علو الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق.

وقال إبراهيم بن الجنيد: قلت لابن معين: أيما أحب إليك أكتب «جامع سفيان الثوري» عن فلان أو فلان يعني: عنه، أو عن رجل عن المعافى بن عمران يعني: عنه؟ فقال: عن رجل عن رجل حتى عد خمسة أو ستة عن المعافى أحب إلي.

وروى السلفي وكذا الخطيب من طريق ابن معين، قال: الحديث بنزول عن ثبت، خير من علو من غير ثبت.

قال السلفي: وأنشد محمد بن عبدالله بن زفر في معناه:

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم

وترككم ذاكم ضرب من العنت

إن النزول إذا ما كان عن ثبت
أعلى لكم من علو غير ذي ثبت

وأسندهما الخطيب في «جامعه» إلى أبي بكر بن الأنباري أنه أنشدهما فالله أعلم، وكذا أسند عن محمد بن عبيد الله العامري الأديب من قوله:

لكتابي عن رجال أرتضيهم بنزول
هو خير من كتابي بعلو عن طبول

وللحافظ أبي الحسن بن المفضل المقدسي:

إن الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلينا
خير من العالي عن الجهال والمستضعفينا

قال ابن المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد، جودة الحديث صحة الرجال.

ونحوه ما حكاه أبو سعد السمعاني عن والده عن أبي القاسم عبدالله بن علي عن أخيه الوزير نظام الملك الحسن بن علي أنه قال: مذهبي في علو الحديث غير ما ذهب أصحابنا، إنهم يذهبون إلى أن الحديث العالي ما قل رواته، وعندي أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله، وإن بلغت رواته مائة.

وكذا قال ابن برهان الأصولي في كتاب «الأوسط»: علو الإسناد يعظمه أصحاب الحديث، ويشددون في البحث عنه. قال: وعلو الحديث عندهم ليس عبارة عن قلة الرجال، وإنما هو عبارة عن الصحة، ولهذا ينزلون أحيانا طلبا للصحة، فإذا

وجدوا حديثا له طريقان إحداهما بخمسة وسائط مثلا، والأخرى سبعة، يرجحون النازل على العالي طلبا للصحة.

وقد نظم هذا المعنى السِّلفي فقال:

ليس حسن الحديث قرب رجال
عند أرباب علمه النقـاد
بل علو الحديث بين أولي الحفظ
والإتقان صحة الإسناد
وإذا مـا تجمعـا في حديث
فاغتنمه فذاك أقصى المراد

قال ابن الصلاح: فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب)[1] ا.هـ.



(١) «فتح المغيث» (٣/ ٢٧).

اهتمام المتأخرين بالأسانيد العالية وذم المبالغة في ذلك

لقد اهتم المتأخرون اهتماماً كبيراً بطلب الأسانيد العالية والبحث عنها، وحاولوا أن يستمر هذا العلو بوصل أسانيدهم بأسانيد المتقدمين، ولذا يلحظ في كتب التراجم أنهم يقولون عن بعض المترجمين: (كَتَبَ العالي والنازل)، ويقصدون ما تقدم، بل حصل عندهم مبالغة في ذلك، وسوف يأتي إن شاء الله تحرير هذه المسألة.

ويمكن تقسيم منهجهم في طلب العلو إلى ثلاثة أقسام:

الأول: محاولة المحافظة على العلو الذي حصل للمتقدمين بوصل أسانيدهم بكتب الحديث المشهورة، مثل «مسند الإمام أحمد» و«الصحيحين» و«السنن» وغيرها.

الثاني: أن يعمدوا إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة فيختارون ما علا من أسانيده، مثل: «ثلاثيات أحمد»، و«ثلاثيات البخاري»، و«عوالي ابن خزيمة» لزاهر بن طاهر.

الثالث: أن يؤلفوا في عوالي إمام من أئمة الرواية ممن تدور عليهم الأسانيد، مثل: «عوالي الأعمش»، و«عوالي هشام بن عروة» ليوسف بن خليل، و«عوالي الأوزاعي وشعبة» لابن عساكر، و«عوالي مالك وابن عيينة» لزاهر بن طاهر.

ذم المبالغة في ذلك وتحرير هذه المسألة:

قال عبدالرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة في كتاب «المبعث»: (يقال: إن علوم الحديث الآن ثلاثة:

أشرفها حفظ متونها، ومعرفة غريبها وفقهها.

والثاني: حفظ أسانيدها، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا قد كان مهماً؛ وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف وألف من الكتب، فلا فائدة تدعو إلى تحصيل ما هو حاصل.

والثالث: جمعه، وكتابته، وسماعه، وتطريقه، وطلب العلو فيه، والرحلة إلى البلدان، والمشتغل بهذا مشتغل عما هو الأهم من علومه النافعة، فضلاً عن العمل الذي هو المطلوب الأول وهو العبادة، إلا أنه لا بأس للبطالين لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتصلة بأشرف البشر) ا.هـ.

قال ابن حجر متعقباً هذا الكلام بعد أن ذكر أنه ينبغي تحريره، فقال: (وفي كلامه مباحث من أوجه:

الأول: قوله: «وهذا كفيه المشتغل بالعلم عما صنف فيه» يقال عليه: إن كان التصنيف في الفن يوجب الاتكال على ذلك وعدم الاشتغال به، فالقول كذلك في الفن الأول، فإن فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صنف في ذلك؛ بل لو ادعى مدع أن التصانيف التي جمعت في ذلك أجمع من التصانيف التي

جمعت في تمييز الرجال، وكذا في تمييز الصحيح من السقيم لما أبعد؛ بل ذلك هو الواقع، فإن كان الاشتغال بالأول مهماً، فالاشتغال بالثاني أهم؛ لأنه المرقاة إلى الأول، فمن أخل به خلط الصحيح بالسقيم، والمعدل بالمجروح، وهو لا يشعر، وكفى بذلك عيباً بالمحدث!

فالحق أن كلاً منهما في علم الحديث مهم، لا رجحان لأحدهما على الآخر، نعم؛ لو قال: «الاشتغال بالفن الأول أهم» كان مسلماً مع ما فيه، ولا شك أن من جمعهما حاز القِدْح المعلى، ومن أخل بهما فلا حظ له في اسم المحدث، ومن حرر الأول وأخل بالثاني كان بعيداً من اسم المحدث عرفا، هذا لا ارتياب فيه.

وبقي الكلام في الفن الثالث وهو السماع وما ذكر معه، ولا شك أن من جمعهما مع الفن الأول كان أوفر قسماً، وأحظ قسماً، لكن وإن كان من اقتصر عليه كان أنحس حظاً وأبعد حفظا، فمن جمع الأمور الثلاثة كان فقيهاً محدثاً كاملاً، ومن انفرد باثنين منهما كان دونه، وإن كان ولا بد من الاقتصار على اثنين فليكن الأول والثاني، أما من أخل بالأول واقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف لا نزاع في ذلك، ومن انفرد بالأول فلا حظ له في اسم المحدث كما ذكرنا.

هذا تحرير المقال في هذا الفصل، والله أعلم)[1] ا.هـ.

قلت: الذي يظهر لي ـ والله تعالى أعلم ـ أن العلو على قسمان: أحدهما مهم، والثاني دون ذلك؛ وإنما هو من باب الزيادة لا غير.

فأما المهم؛ فهو القرب من الرسول ﷺ بإسناد نظيف، وهذا قربة إلى الله تعالى، كما سبق في كلام محمد بن أسلم الطوسي.

أو يكون مسلسلاً بالأئمة من الحفاظ أو الفقهاء، وفائدة ذلك: ضبط الأسانيد، ومعرفة الصحيح من السقيم، وفي هذا حفظ للشريعة، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

فهذا كما ترى في غاية من الأهمية، وعليه ينزل كلام الأئمة السابق في مدح العلو.

والاعتناء بذلك وتمييزه عن غيره؛ دليل على الفهم والضبط.

والقسم الثاني الذي دون ذلك في الأهمية، وإنما هو من قبيل الزيادة: المبالغة في طلب العلو، كما هو صنيع بعض المتأخرين ـ أمثال من جاء في القرن الخامس والسادس والسابع وهلم جرا ـ بعد أن دونت الأسانيد، وصنفت التصانيف في الحديث؛ فالمبالغة في طلب هذا إنما هو من قبيل تحصيل الحاصل، وقد يؤدي إلى الاشتغال بالمفضول عن الفاضل، كما أشار إلى ذلك أبو شامة.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٢٩-٢٣١).

قال ابن دقيق العيد: (وقد عظُمت رغبةُ المتأخرين في طلب العلوِّ، حتى كان ذلك سبباً لخلل كثير في الصنعة، وقالوا: العلوُّ قرب من الله تعالى، وهذا كلام يحتاج إلى تحقيق وبحث.

وقال بعض الزُّهاد: طلب العلوِّ من زينة الدنيا، وهذا كلام واقع، وهو الغالب على الطَّالبين لذلك[1].

ولا أعلم وجهاً جيِّداً لترجيح العلوّ، إلا أنه أقرب إلى

---

(١) ويناسب قول أبي الفتح ابن دقيق العيد هذا ما قاله أبو حامد الغزالي في كتاب «الكشف والتبيين عن غرور الخلق أجمعين»: (وفرقة أخرى استغرقوا أوقاتهم في علم الحديث، - أعني: في سماعه-، وجمع الروايات الكثيرة منه، وطلب الأسانيد الغريبة العالية، فهم أحدهم أن يدور في البلاد، ويروي عن الشيوخ، ليقول: أنا أروي عن فلان، ولقيت فلاناً، ومعي من الأسانيد ما ليس مع غيري، وغرورهم من وجوه: منها: أنهم كحملة الأسفار، فإنهم لا يصرفون العناية إلى فهم السنة وتدبر معانيها، وإنما هم مقتصرون على النقل، ويظنون أن ذلك يكفيهم، وهيهات! بل المقصود من الحديث فهمه، وتدبر معانيه) ا.هـ.
قلت: هذا الكلام يتضمن أموراً:
أولاً: ذم من أعرض عن تدبر السنة والتفقه فيها؛ وهذا واضح.
ثانياً: ذم من كان همه من طلب الإسناد التكثر والمراءاة؛ وهذا واضح أيضا.
ثالثاً: من كان قصده سماع الحديث ومعرفة السنة وجمع الروايات الكثيرة من أجل معرفة الصحيح من السقيم؛ فهذا ممدوح، ومن كان قصده خلاف ذلك فلا، وأما طلب الأسانيد العالية فقد تقدم التفصيل فيه.

الصحة، وقلة الخطأ، فإن الطالبين يتفاوتون في الإتقان، والغالب عدم الإتقان في أبناء الزمان، فإذا كثُرت الوسائط وقع من كل واسطة تساهلٌ ما، كثر الخطأ والزَّلل، وإذا قلت الوسائط قَلَّ، فإن كان النزول فيه إتقان، والعلو بضدِّه، فلا تردُّدَ في أن النزول أولى)[١] ا.هـ.

ومنه مبالغة بعض المتأخرين فيما يسمى بعلو الصفة في بعض أنواعه، ولهذا تعقب السيوطي كلام ابن حجر في ترجمة عماد الدين ابن كثير الدمشقي، عندما قال في «الدرر الكامنة» (١/ ٣٧٤) في ترجمة ابن كثير: (ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالي، وتمييز العالي من النازل، ونحو ذلك من فنونهم؛ وإنما هو من محدثي الفقهاء).

قال السيوطي متعقباً لهذا الكلام: (العمدة في علم الحديث: معرفة صحيحه من سقيمه، وعلله واختلاف طرقه، ورجاله جرحاً وتعديلا، وأما العالي والنازل ونحو ذلك، فهو من الفضلات، لا من الأصول المهمة)[٢]ا.هـ.

قلت: والأمر كما قال السيوطي، فابن كثير من كبار المحدثين في زمانه، ومثله ابن رجب، فلا تجد عنده مبالغة وكبير اهتمام ـ فيما يظهر ـ بما هو فضلة.

---

(١) «الاقتراح» (٣٠١، ٣٠٢)

(٢) «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٣٤)

بل قال ابن رجب: (وأما أكثر المتأخرين فإنهم يسمعون على الشيوخ الذين لا يعرفون، وليس المقصود من الرواية عن هؤلاء تلقي العلم عنهم وضبطه كما كان السلف، فإن هذه الكتب والأجزاء التي تسند عن هؤلاء الشيوخ معروفة محفوظة، بل منقولة بالتواتر لا يحتاج في نقلها إلى ذلك الشيخ، وصار هذا كالذي يحفظ القرآن ويقرأه على شيخ عال الإسناد؛ فإنه يستفيد بذلك علو الإسناد فقط، وإلا فنقل القرآن والقراءات كلاهما متواتر، لا يحتاج فيه إلى هذا الشيخ، فكذلك الحديث إنما يعمد فيه على ما يعرفه الحفاظ، وما يحتفوا به من الكتب المعتمد عليه، والخطوط الموثوق بها، وتكون الرواية عن هؤلاء الشيوخ لأجل علو الإسناد، واتصال سلسلته؛ فإن الإسناد من خصائص هذه الأمة، مع أن في السماع فوائد جمة: من نشر السنة النبوية وإظهارها، وبعث الهمم على الاشتغال بها دراية ورواية، وغير ذلك من المصالح.

وكان المقصود من ذكر هذه أنه وقع السؤال عن جماعة من شيوخ الرواية الذين أدركناهم بالسماع والإجازة بالشام ومصر، وعن شيء من رواياتهم العالية، وكان السائل قدره أعلى من أن يسلك به المسلك المعتاد من الاقتصار على ذكر الإسناد، فإن ذلك يقع كثيراً لمن يقنع بظواهر الرسوم، دون حقائق الإيمان والعلوم، فذكرنا قبل ذلك هذه المقدمة لتكون الأشياء مبنية على

أصولها، وليبن بذلك مقصود الرواية، وأنها وسيلة إلى الدراية والرعاية، وقد قال الحسن البصري رضي الله عنه: همة السفهاء الرواية، وهمة الحكماء الرعاية. والرعاية هي القيام بحقوق الرواية من العمل والتعليم، فهي ثمرة الدراية، والحكماء هم أهل الحكمة، والحكمة هي معرفة الدين والعمل به، كما قاله مالك والليث وغيرهما من السلف)[1] ا.هـ.



---

(١) من رسالته المطبوعة باسم «جميع الرسل كان دينهم الإسلام» (ص: ٥٥، ٥٦).

الفصل الثاني
مسند الإمام أحمد ومكانته

الفصل الثاني
مسند الإمام أحمد ومكانته

كان الإمام أحمد من كبار علماء الأمة، ومكانته معلومة، ولست الآن بصدد الترجمة له، فالكتب التي ترجمت له كثيرة، وبعضها مشهور، لكن لعلي أذكر بعض الفوائد التي قد تخفى على البعض، أو ليست بالمشهورة:

أولاً: الإمام أحمد رحمه الله أصله من البصرة، ولكن كانت ولادته في بغداد، وقد سكن أجداده بمرو، قال أبو زرعة الرازي: (أصله بصري وخطته بمرو)[١]، وقال العجلي: (بصري من أهل خراسان)[٢].

قلت: ومعنى هذا أن أحمد أصله من البصرة؛ لأن قبيلته التي ينتسب إليها ـ وهي ربيعة بن نزار؛ لأن أحمد من مازن بن شيبان بن ذهل، ثم من بكر بن وائل، ثم من ربيعة بن نزار ـ كانت مساكنها ما بين وسط الجزيرة إلى شمالها إلى جنوب العراق، وقد سكن أبوه وبعض أجداده بمرو، وهي من مدن خراسان.

وقد ذكر محمد بن حاتم عن أحمد أن أصله من مرو، وجده

---

(١) «الجرح والتعديل» (ج٢/ ص٦٩، ٦٨).

(٢) «الثقات» للعجلي (ص: ٤٩).

أحمد بن هلال ولي سرخس، وكان من أبناء الدعوة - أي: الدعوة العباسية -[١]، ولذا كان محمد - والد أحمد - من أجناد مرو، وقد مات شاباً وله نحو ثلاثين سنة، فأتت به أمه إلى بغداد فولد فيها، قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: (قدمت بي أمي حاملاً من خراسان)[٢].

وكانت مساكن بني مازن - رهط أحمد الأدنون - بالبصرة.

أخرج الخلال من طريق عبدالله بن الرومي قال: (كنت كثيراً ما أرى أبا عبدالله وهو بالبصرة يأتي مسجد بني مازن فيصلي فيه، فعندما قيل له، قال: إنه مسجد آبائي)[٣].

ثانياً: كانت البصرة بيت الرواية، وقد خرج منها كبار الحفاظ والأئمة، ويلاحظ أن كثيراً من شيوخ أصحاب الكتب الستة، وشيوخ شيوخهم؛ هم من البصرة، فتجد كثيراً من الأسانيد نصفها الأول مدني، ونصفها الآخر بصري، والبصرة تأتي تقريباً بعد المدينة من حيث الرواية.

وأما مكة فمن المعلوم أن جلّ الصحابة إنما كانوا في المدينة، ولم يكن بمكة أحد من المكثرين غير ابن عباس رضي الله

---

(١) انظر: «المناقب» لابن الجوزي (ص٣٧).

(٢) «المناقب» لابن الجوزي (ص٣٥).

(٣) «المناقب» لابن الجوزي (ص٤٢)، وينظر: تعليق المحقق (ص ٣٦-٣٧).

عنهما، وكان أنس أكثر منه رواية وقد نزل البصرة، وابن عباس أيضاً قد أتى البصرة في عهد علي رضي الله عنه، وتولى الإمارة فيها، وكذلك علي رضي الله عنه قد جاء إلى البصرة في أحداث العراق، وأيضاً طلحة والزبير وعائشة بعد مقتل عثمان جاؤوا إلى البصرة كما هو معلوم، ثم بعد ذلك وقعت معركة الجمل، وقتل فيها طلحة والزبير، وقبورهم في البصرة، وأرجع علي رضي الله عنه عائشة أم المؤمنين إلى المدينة.

وأما الشام، فلاشك أن البصرة أكثر رواية منها، وقد كان فيها من المكثرين عبدالله بن عمرو بن العاص، ولكن لم يقم بها طويلاً؛ وإنما كان متنقلاً ما بين الطائف والمدينة والشام ومصر، على أنه رضي الله عنه كانت العبادة هي الغالبة عليه.

وأما مصر واليمن فهي أقل البلاد التي ذكرت رواية.

وأما نجد فالأسانيد النجدية نادرة جداً.

وأما بغداد فلم تُبْن إلا في عهد أبي جعفر المنصور، ولم يشتهر العلم فيها إلا فيما بعد.

ولم يبق إلا الكوفة، وهي قريبة من البصرة من حيث الرواية، ولكن كما تقدم أن كثيراً من شيوخ أصحاب الكتب الستة، وشيوخ شيوخهم؛ أكثرهم من البصرة، ولكن قد تكون الكوفة أكثر رواية في الطبقات المتقدمة، من حيث طبقة التابعين وأتباعهم، كأصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما،

وأصحاب أصحابهما.

ولذا كان ستة من التسعة الذين اتفق أصحاب الكتب الستة بالتلمذ والرواية عنهم كانوا بصريين، وهم:

١ ـ محمد بن بشار، الملقب بـ: (بندار).

٢ ـ ومحمد بن المثنى العنزي، الملقب بـ: (الزَمِن).

٣ ـ وأبو حفص الفلّاس، عمرو بن علي.

٤ ـ ونصر بن علي الجهضمي.

٥ ـ وزياد بن يحيى الحساني.

٦ ـ ومحمد بن معمر القيسي.

فكل هؤلاء بصريون، وأما الثلاثة الباقون فهم:

٧ ـ يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وهو بغدادي.

٨ ـ وعبد الله بن سعيد الكندي، أبو سعيد الأشج، وهو كوفي.

٩ ـ ومحمد بن كريب الهمْدَاني، وهو كوفي أيضاً.

وهناك عاشر وهو:

١٠ ـ عباس بن عبدالعظيم العنبري وهو بصري، قد خرج له الجماعة، غير أن البخاري خرج له تعليقاً.

ثالثاً: قد خرج من البصرة كبار أئمة الجرح والتعديل، فابن سيرين هو القائل ـ فيما رواه الإمام مسلم في المقدمة (١/ ١٥) من طريق عاصم الأحول عنه ـ قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى

أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وهو القائل أيضاً ـ فيما رواه يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٢/ ٣٥) من طريق شعبة عن عبدالله بن صبيح عنه ـ: ثلاثة كانوا يصدقون من حدثهم...، وذكر منهم الحسن وأبا العالية.

قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» (٣٧٣) ـ بعد أن روى هذا الخبر من طريق يعقوب بن سفيان ـ قال: (أراد أنهم كانوا يأخذون الحديث عن كل أحد، ولا يبحثون عن حاله، لحسن ظنهم به، وهذا الكلام قاله على سبيل التعجب منهم في فعلهم، وكراهته لهم ذلك) ا.هـ.

ثم رواه الخطيب من طريق آخر عن ابن سيرين من طريق يعقوب بن سفيان أيضا.

وكان ابن سيرين يأتي بالحديث بلفظه، ويعتبر أول من أسس منهج النقد بالبصرة بعد طبقة الصحابة رضي الله عنهم، والله تعالى أعلم.

وكان شعبة بن الحجاج أول من ذب عن السنة وفتش عن الرجال في العراق كما قاله ابن حجر في «التقريب»، بل قال الذهبي: (وهو أول من جَرَّح وعَدَّل)[1] ا.هـ، وهو بصري،

---

(١) «السير» (٧/ ٢٠٦).

سكنها منذ الصغر، وأصله من واسط.

وعنه أخذ: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وهما بصريان من كبار أئمة الجرح والتعديل.

وعلى يديهما تخرج: أحمد بن حنبل ـ وأصله بصري وولادته ونشأته ببغداد كما تقدم ـ، ويحيى بن معين ـ وهو بغدادي ـ، وعلي بن المديني ـ وهو بصري ـ وعلى يديه تخرج البخاري في علم الصناعة الحديثية، وقد قال عنه: (ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني)[1]. وقال عنه النسائي: (كأنه خلق للحديث)[2]. وقال عنه الخطيب البغدادي: (هو فيلسوف هذه الصناعة)[3].

رابعاً: وأما بغداد ـ التي ولد بها أحمد ونشأ إلى أن توفي ودفن فيها ـ فلا تخفى مكانتها العلمية، فقد خرج منها كبار أئمة الإسلام، والكلام في ذلك يطول، ولكن أنقل كلاماً جامعاً مختصراً للإمام ابن تيمية رحمه الله في كتاب «قاعدة في العقد» ـ والذي سمي فيما بعد بـ: «نظرية العقد» ـ قال: (وكانت بغداد إذ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧-١٨)، «تاريخ مدينة دمشق» (٥٢/ ٨١).

(٢) «سنن النسائي» بعد حديث (٢٩٩٣) قلت: الإنسان خلق لحكمة عظيمة وهي عبادة الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾، والذب عن السنة من العبادة.

(٣) «الجامع» (٢/ ٣٠٢).

ذاك أعظم مدائن الإسلام، حتى قال الشافعي ليونس[١]: يا يونس، هل رأيت بغداد؟ قال: لا، قال: ما رأيت الدنيا!

وكان أبو جعفر المنصور لما خرج عليه محمد بن عبدالله بن حسن وأخوه إبراهيم أضعف المدينة لئلا يخرجوا عليه، وأعراها عن كثير مما كان بها، وجلا علماء الحجاز إلى العراق لينشروا فيهم العلم، فذهب منهم إلى العراق: يحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة، وهشام بن عروة، ومحمد بن إسحاق، وغير هؤلاء؛ لأنها صارت دار الخلافة.

ولم يكن ببغداد علم قديم كما كان بالمدينة ومكة والبصرة والكوفة والشام، بل كان العلم بها مجلوباً من هذه الأمصار، والمدائن التي يعمرها الملوك إنما يسكنها أولاً من له اتصال بالملوك، لا من تعظم رغبته في العلم والدين، فصارت بغداد بعد ذلك مجمع علم الإسلام.

وكان أعظم من أظهر بها علم الإسلام أحمد بن حنبل، وأظهر مذهب أهل الحديث، ومخالفة الكوفيين وغيرهم فيما خالفوا فيه السنة، وأظهر ترجيح أقوال الحجازيين عليهم، والبلاد على مذهب العراقيين، فكان بمنزلة من يريد أن ينقلهم من مذهب إلى مذهب، وصنف كتاب «الإيمان» وكتاب «الأشربة»، وكان

---

(١) يونس هو ابن عبدالأعلى الصدفي المصري، ثقة جليل.

يقرؤهما على الناس لكثرة المرجئة وكثرة من يشرب المسكر إذ ذاك، حتى كان يدخل الرجل بغداد ـ مع أنها كانت أعظم مدائن الإسلام ـ فيقول: هل فيها من يحرم النبيذ ـ يعني: المختلف فيه ـ؟ فيقولون: لا، إلا أحمد بن حنبل، كما ذكر ذلك الخلال)[١] ا.هـ.

ومن الطرائف المتعلقة بهذا الأمر ما ذكره أبو بكر بن العربي قال: (كان أبو الفضل المراغي يقرأ بمدينة السلام[٢]، فكانت الكتب تأتي إليه من بلده فيضعها في صندوق، ولا يقرأ منها واحدا مخافة أن يطلع فيها على ما يزعجه، أو يقطع به عن طلبه، فلما كان بعد خمسة أعوام، وقضى غرضا من الطلب، وعزم على الرحيل، شد رحله، وأبرز كتبه، وأخرج تلك الرسائل، وقرأ منها ما لو أن واحدة منها قرأها في وقت وصولها ما تمكن بعدها من تحصيل حرف من العلم، فحمد الله تعالى، ورَحَّل على دابتة قماشة، وخرج إلى باب الحلبة طريق خراسان، وتقدمه الكَرِي بالدابة، وأقام هو على فامي[٣] يبتاع منه سفرته، فبينما هو يحاول ذلك معه، إذ سمعه يقول لفامي آخر: أي فل أما سمعت العالم يقول ـ يعني: الواعظ ـ: إن ابن عباس يجوز

---

(١) «نظرية العقد» (٨٤- ٨٥).

(٢) وهي بغداد.

(٣) وهو الخباز.

الاستثناء ولو بعد سنة، لقد اشتغل بالي بذلك منه منذ سمعته يقوله، وظللت فيه متفكرا، ولو كان ذلك صحيحا لما قال الله تعالى لأيوب: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾، وما الذي كان يمنعه من أن يقول حينئذ: قل إن شاء الله. فلما سمعته يقول ذلك، قلت: بلد يكون الفاميون به من العلم في هذه المرتبة أخرج عنه إلى المَراغة![1] لا أفعله أبدا، واقتفى أثر الكري وحلله من الكِراء، وصرف رحله وأقام بها حتى مات رحمه الله)[2] ا.هـ.



(١) وهي بلد المراغي.

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٦٤٧).

مسند الإمام أحمد

«مسند الإمام أحمد» من أجل كتب الحديث، وأعلاها إسناداً، وأكثرها حديثاً.

قال أبو الحسن ابن عساكر: (أما بعد، فإن حديث المصطفى عليه أفضل السلام، به تعرف سبل الإسلام، وتبنى عليه أكثر الأحكام، وتؤخذ منه معرفة الحلال والحرام، وهو المبين لما في الكتاب العزيز من المبهمات، إذ القرآن العظيم يشتمل على الآيات المتشابهات والمحكمات، وقد دون جماعة من الأئمة ما وعى إليهم من حديثه، وصنفوه أصنافاً في قديم الدهر وحديثه، وكل منهم لم يألُ في طلب الحديث جهده، وبعضهم ألف من متفرقه ما وقع عنده، فكان أكبر الكتب التي جمعت فيه مما وقع إلينا، وأعلاها سنداً إلى مصنفه مما حصل لدينا: «مسند أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله»، وهو كتاب نفيس، يرغب في سماعه وتحصيله، ويرحل إليه، إذ كان مصنفه الإمام المقدم في معرفة هذا الشأن، المعترف بفضله عند الفِرَق في سائر الأزمان، والكتاب كبير القدر والحجم، مشهور عند أرباب العلم، يبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفاً سوى المعاد وغير ما ألحق به ابنه عبدالله من عالي الإسناد، وكان مقصوده ـ رحمه الله ـ في جمعه إياه أن يرجع إليه في الاعتبار

من بلغه أو رآه)[١] ا.هـ.

وقال أبو موسى المديني ـ رحمه الله ـ عن «المسند»: (هذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجئاً ومستنداً)[٢].

وقال أبو الحسين اليونيني ـ وهو من الحفاظ ـ وقد سئل: أنت تحفظ «الكتب الستة»؟ فقال: أحفظها وما أحفظها! فقيل له: كيف هذا؟! فقال: (أنا أحفظ «مسند أحمد»، وما يفوت «مسند أحمد» من الكتب الستة إلا قليل. أو قال: وما في الكتب هو في «المسند» ـ يعني: إلا قليل ـ وأصله في «المسند»، فأنا أحفظها بهذا الوجه. أو كما قال رحمه الله)[٣] ا.هـ.

قال أبو عبدالله الأسدي: (سمعت أبو بكر ابن مالك يقول: رأيت أبا بكر أحمد بن سلمان النجاد في النوم وهو على حالة جميلة... ثم قال ـ أي: النجاد ـ:... بالله ألا حفظت هذا «المسند»)[٤].

---

(١) «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند» (ص: ٢٩-٣٠).

(٢) «خصائص المسند» (ص: ٢١).

(٣) «المصعد الأحمد» (٢٨-٢٩).

(٤) «الخصائص» (٢٣).

وكان تصنيف أحمد لهذا «المسند» بعد ما رجع من عند عبدالرزاق.

قال أبو علي ابن الصواف: سمعت عبدالله بن أحمد يقول: (صنف أبي «المسند» بعد ما جاء من عند عبدالرزاق)[١] ا.هـ.

وقد بين الإمام أحمد مكانة هذا «المسند»، ولماذا ألفه؟ وعدد الأحاديث التي انتقى منها هذا «المسند»، فقال ـ فيما رواه أبو بكر بن أبي حامد الفقيه قال: (سمعت عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ـ : عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ﷺ رجع إليه)[٢] ا.هـ.

قال حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد: (إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من سبعمائة وخمسين ألفا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة)[٣] ا.هـ.

وروى أبو موسى المديني في «خصائص المسند» من طريق موسى بن حمدون البزار قال: قال لنا حنبل بن إسحاق عن عمه الإمام أحمد قال: (إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من

---

(١) «الخصائص» (٢٥).

(٢) «الخصائص» (ص ٢٢)، «الطبقات» لابن أبي يعلى (١/ ١٨٤)، «ترتيب أسماء الصحابة» لابن عساكر (ص ٣١).

(٣) «الخصائص» (٢١) وابن الجوزي في «المناقب» (٢٤٨).

سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة)[١]

قال ابن القيم رحمه الله: (هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في «تاريخه»، وهي صحيحة بلا شك، لكن لا تدل على أن كل ما رواه في «المسند» فهو صحيح عنده، فالفرق بين أن يقول: كل حديث لا يوجد له أصل في «المسند» فليس بحجة، وبين أن يقول: كل حديث فيه فهو صحيح، وكلامه يدل على الأول لا على الثاني)[٢] ا.هـ.

ولذا اهتم أهل العلم بسماع «المسند» وإسماعه ودرسه وقراءته، فقد أسمعه الإمام أحمد لأهل بيته؛ قال حنبل بن إسحاق: (جمعنا عمي لي ولصالح ولعبد الله، وقرأ علينا «المسند»، وما سمعه منه ـ يعني: تاماً ـ غيرنا)[٣] ا.هـ.

---

(١) «الخصائص» (٢١).

(٢) «الفروسية» (ص: ١٤٨).

(٣) «خصائص المسند» (ص٢٠- ٢١)، وابن أبي يعلى في «ذيل الطبقات» (١/ ٣٨٤)، والطبعة القديمة (١/ ١٤٣)، وابن عساكر في «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج عنهم أحمد في المسند» (ص٣٠)، كلهم من طريق أبي حفص عمر بن محمد بن رجاء، وأبو الفرج ابن الجوزي في «المناقب» من طريق ابن السماك، كلاهما عن حنبل بن إسحاق به.
ووقع عند ابن الجوزي (ص٢٤٨): (وما سمعه منه غيرنا).
قلت: واللفظ الأول وهو: (وما سمعه تاماً) أصح، لما رواه أبو موسى المديني في «الخصائص» (ص٢٥) من طريق أحمد بن سليمان - وهو =

ثم أسمعه بعد ذلك عبدالله بن أحمد، وكان ممن سمعه منه القطيعي وغيره، وعن القطيعي انتشر.

ومن أتى بعد أحمد من أئمة الحديث اعتمد بعضهم عليه في التصنيف، قال أبو موسى المديني: (ولعمري إن من كان من قبلنا من الحفاظ يتبجحون بجزء واحد يقع لهم من حديث هذا الإمام الكبير)[(١)].

ثم روى عن الحاكم أبي عبدالله أنه قال: (كنت عند أبي محمد المزني، فقدم عليه إنسان علوي من بغداد، فسأله المزني عن فائدته ببغداد، فذكر في جملة ما ذكر أنه سمع «مسند أحمد» من أبي بكر ابن مالك في مئة جزء وخمسين جزءا، فعجب المزني من ذلك، وقال: كنا ونحن بالعراق إذا رأينا عند شيخ من شيوخنا جزءا من حديث أحمد قضينا العجب من ذلك، فكيف هذا المسند الجليل.

فعزم الحاكم على إخراج «الصحيحين»، ولم يكن عنده «مسند إسحاق» ولا «مسند عبدالله بن شيرويه»، ولا «مسند السراج»، فعزم على أن يخرج إلى الحج سنة سبع وستين، فلما ورد في سنة

= النجاد -، قال: سمعت يعقوب بن يوسف المطوعي يقول: (جلست إلى أبي عبدالله أحمد بن حنبل ثلاث عشرة سنة وهو يقرأ «المسند» على أولاده، ما كتبت منه حرفاً واحداً، وإنما كنت أكتب آدابه وأخلاقه).

(١) «الخصائص» (٢١).

ثمان وستين[١] أقام بعد الحج ببغداد أشهرا، وسمع «المسند» من أبي بكر ابن مالك، ومد يده إلى إخراج «الصحيحين» على تراجم المسند)[٢].

وقد ألف أبو عبدالله الحسين بن أحمد الأسدي كتاباً سماه: «المدخل إلى المسند»، تحدث فيه عما يتعلق بهذا الكتاب، وعدد أحاديثه وأجزاءه، فقال في «فضائل الإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل»: لما فرغتُ من سماع كتاب «المسند» من أبي بكر القطيعي ـ ببغداد ـ عن عبدالله عن أبيه رحمهم الله، وتحصيل نسخة من مائة ونيف وعشرين جزءًا، وجملة ما وعاه الكتاب أربعون ألف حديث غير ثلاثين ـ أو: أربعين ـ حديثًا، سمعتُ ذلك من ابن مالك، يقول: وسمعتُهُ أيضًا يقول: سمعتُ عبدالله يقول: أخرج والدي هذا «المسند» من جملة سبعمائة ألف حديث، وقد أفردتُ لذلك كتابًا في جزء واحد، سميته: كتاب «المدخل في المسند» أشبعتُ فيه ذكر ذلك أجمع، وأنا أسأل الله تعالى انتفاعنا بالعلم، وتوفيقًا لما يقربنا إليه، فإنه قريب مجيب)[٣] ا.هـ.

وينظر: كتب المعاجم والأثبات والتراجم فيما يتعلق بسماع

---

(١) يعني: و ثلاثمائة.
(٢) «خصائص المسند» (ص٢٠).
(٣) «خصائص المسند» (٢٣).

«المسند» وإسماعه؛ فقد أفاضت في ذلك.

قلت: ومن الطرائف المتعلقة بهذا الأمر أن الخليفة العباسي أحمد بن المستضيء بالله[1] أمر في سنة (٦٠٨) أن يُقرأ «مسند أحمد» بحضرة صفي الدين محمد بن سعد الموسوي بإجازته من الخليفة.

وإلى عصرنا هذا استمر سماع المسند.

فقد قرئ جميعه على الشيخ/ عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل، وكان ذلك في مائة مجلس.

وقرئ أيضاً في هذه الأيام على الشيخ/ عبدالوكيل بن عبدالحق الهاشمي بمكة في سبعة عشر يوما، كانوا يبتدؤون القراءة منذ الساعة التاسعة صباحاً إلى الظهر، ويستمرون ـ غالبا ـ بعد صلاة الظهر في القراءة لمدة نصف ساعة، ثم من بعد صلاة العصر إلى العشاء، وبعده قليلا في الغالب.

فينبغي إحياء هذه السنة الآن، وهي إسماع كتب السنة، كما كان عليه العلماء من قبل، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فأمرنا الله عز وجل في هذه الآية الكريمة أن نتذكر نعم الله علينا، ومنها الحكمة التي هي السنة.

---

(١) المولود سنة (٥٥٣)، وقد بويع بالخلافة سنة (٥٧٥)، ومات ببغداد سنة (٦٢٢).

وقال تعالى مخاطباً زوجات الرسول ﷺ ـ وهو خطاب للأمة كلها ـ : ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وأخبر الله عز وجل أنه امتن على المسلمين بذلك، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران: ١٦٤].



خصائص المسند

لهذا «المسند» ميزات وخصائص قد تخفى على البعض، منها:

١ - كثرة ما فيه من الأسانيد والمتون، فهو من أوسع دواوين السنة في ذلك، فهذا الكتاب مع «مصنف عبدالرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة» و«معجم الطبراني الكبير» من أكبر كتب السنة الموجودة، ولكن «مصنف عبدالرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة» مليئان بالآثار عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، بخلاف «المسند» فإنه ليس فيه إلا الأحاديث المرفوعة، وأما الآثار الموقوفة فهي قليلة جدا.

و«معجم الطبراني الكبير» غالب ما فيه الأحاديث المرفوعة، وفيه جملة من الآثار الموقوفة يسوقها في بداية مسند الصحابي الذي يريد أن يذكر مروياته، تتعلق بترجمته وأخباره، وأحياناً يتوسع جداً في ذكر ذلك، كما فعل في مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، فقد ذكر أخباره وفتاويه بتوسع، وكذا في مسند ابن عباس رضي الله عنهما، فقد ذكر لابن عباس بعض أخباره مع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، ومع نافع بن الأزرق.

وأما «المسند» فليس كذلك، فالغالب على ما فيه الأحاديث المرفوعة كما تقدم؛ هذا مع ما في «معجم الطبراني» من طول

الأسانيد لتأخره، بخلاف «المسند» فإن أسانيده غالباً رباعية؛ فهو من أكبر كتب السنة إن لم يكن أكبرها، وأما ما ذكر أن عدد أحاديث «المعجم الكبير» ستون ألفا فهذا لا يصح، وقد ذكر حاجي خلفية أن عدد أحاديثه خمسة وعشرون ألفا، وهذا أقرب.

قال أكرم ضياء العمري: (وقد طبع «المعجم الكبير» في عشرين مجلدة، تضم ما يزيد على عشرين ألف حديث، وفقدت منه بقية المجلدات؛ وهي خمس مجلدات، مما يدل على صحة كلام حاجي خليفة، حيث يحتوي كل من المجلدات الخمس والعشرين (المطبوعة والمفقودة) على ما يقارب الألف حديث)[1] ا.هـ.

هذا فيما يتعلق بمقارنة «مسند أحمد» بكتب الحديث التي حفظت، وأما التي فقدت فمن أكبرها «مسند بقي بن مخلد»، وقد اختلف في تقديمه على «مسند أحمد»:

فهناك من قدمه عليه، قال عماد الدين ابن كثير: (وقد فضله ابن حزم على «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، وعندي في ذلك نظر، والظاهر أن «مسند أحمد» أجود منه وأجمع)[2] ا.هـ.

قلت: وقد أطال أكرم ضياء العمري ـ جزاه الله خيرا ـ في المقارنة بينهما في كتابه «بقي بن مخلد القرطبي»، وكان مما

---

(١) من كتاب: «بقي بن مخلد ومقدمة مسنده» (ص: ١٣).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ٥٦).

قال: (ومن هنا يظهر أن «مسند أحمد» دون الزيادات و«مسند بقي» متقاربان جداً في عدد الأحاديث)[(١)] ا.هـ.

وقال أيضاً ـ بعد مقارنات ما بين عدد مرويات بعض الصحابة في المسندين ـ : (وهذه الاختلافات رغم سعتها تتعلق بالطرق، وليست بأصول الأحاديث، ولا ندري من الذي يزيد على الآخر في المتون وهو المهم)[(٢)] ا.هـ.

وقال أيضا ـ بعد أن ذكر أن عدد الصحابة الذين خرج لهم بقي أكثر ممن خرج لهم أحمد ـ : (لكن الكثيرين ممن خرج لهم بقي مختلف في صحبتهم، وبعضهم نص الحافظ ابن حجر على أنهم من التابعين، وقد نبه على ذلك في كتابه «الإصابة» ٣/ ٣٦١؛ ٦/ ٣٤٤)[(٣)].

قلت: والذي يبدو ـ والعلم عند الله تعالى ـ أن الأندلسيين الذين أتوا بعد بقي لم يكثروا من رواية الأحاديث من طريقه، فهذا أبو محمد ابن حزم ـ وهو من كبار حفاظ الأندلس ـ يروي من طريق البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وأما من طريق بقي فأقل من ذلك بكثير، وهذا أبو عمر ابن عبدالبر ـ وهو من كبار حفاظ الأندلس ـ لا يروي من طريق بقي إلا أن يكون شيئاً قليلاً، والله أعلم.

---

(١) «بقي بن مخلد ومقدمة مسنده» (ص: ١١- حاشية).

(٢) «بقي بن مخلد ومقدمة مسنده» (ص: ٢١).

(٣) «بقي بن مخلد ومقدمة مسنده» (ص: ٢٠).

قال أبو عبدالله الأسدي: سمعت أبا بكر ابن مالك ـ هو القطيعي ـ يقول: (حظرت مجلس يوسف القاضي سنة خمس وثمانين ومائتين، أسمع منه كتاب «الوقوف»، فقال لي: من عنده «مسند أحمد» و«الفضائل»، إيش يعمل هاهنا؟! أو كلاماً نحو هذا) ا.هـ.

لذا قال عماد الدين ابن كثير: (لا يوازي «مسند أحمد» كتاب مسند في كثرته وحسن سياقته) ا.هـ.

وقد تقدم كلام ابن عساكر في قوله: (والكتاب كبير القدر والحجم. . .الخ).

٢ ـ استيعابه لكثير من أصول السنة، فـ«المسند» لا يتميز فقط بكثرة الأحاديث؛ بل أحاديثه منتقاة، قد انتقاها الإمام أحمد من مئات الألوف من الأحاديث، فلذا أغلب أصول السنة موجودة فيه.

وقد تقدم ما ذكره حنبل بن إسحاق عن عمه الإمام أحمد قال: (هذا كتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفا، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله فارجعوا إليه، فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة) ا.هـ.

وكان يقول لابنه: (احتفظ بهذا «المسند» فإنه سيكون للناس إماما) ا.هـ.

قال أبو عبدالله ابن القيم: (وقد استشكل بعض الحفاظ هذا

من أحمد، وقال: في «الصحيحين» أحاديث ليست في «المسند»، وأجيب عن هذا: بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا «المسند» عنها، فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في «المسند» أصل ولا نظير؛ فلا يكاد يوجد البتة)(١) ا.هـ.

وقال ابن كثير: (وكذلك يوجد في «مسند الإمام أحمد» من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضا، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة) ا.هـ.

وقال محمد بن الجزري ـ تعليقاً على قوله: (فما اختلف فيه من الحديث رجع إليه وإلا فليس بحجة) ـ: (يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح، فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا «المسند»، والله تعالى أعلم)(٢) ا.هـ.

٣ ـ علو أسانيده وقصرها، فقد تقدم أن أحاديثه الثلاثية أكثر من ثلاثمائة حديث، والباقي أغلبه رباعي، فهو أعلى إسناداً من «الكتب الستة»، و«مسند أبي يعلى»، و«مسند البزار»، وغيرها

---

(١) «الفروسية» (ص: ٤٩).
قلت: لعل المقصود بهذا هو أبو عبدالله الذهبي، فإنه قد قال: (هذا القول منه على غالب الأمر، وإلا فلنا أحاديث قوية في «الصحيحين» والسنن والأجزاء ما هي في «المسند») ا.هـ.
(٢) «المصعد الأحمد» لابن الجزري (٢٨).

من كتب الحديث، هذا مع كون هذا الكتاب مما وقع عالياً للمحدثين من مصنفه وهو الإمام أحمد.

قال أبو الحسن ابن عساكر: (فكان أكبر الكتب التي جمعت فيه مما وقع إلينا وأعلاها سنداً إلى مصنفه مما وقع إلينا وأعلاها سندا إلى مصنفه، مما حصل لدينا «مسند أحمد»)[١] ا.هـ.

وقال محمد بن الجزري عن «المسند»: (وهو كتاب لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه)[٢] ا.هـ.

٤ ـ نظافة أسانيده؛ فإن الغالب على أحاديثه الصحة، ولكن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وفيه أحاديث قليلة جداً موضوعة أو باطلة، وقد وقع خلاف في ذلك.

فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الإمام أحمد لم يخرج إلا لمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته، وخالفهم في ذلك آخرون، والكلام يطول في هذا، ولكن سوف أنقل عن أهل العلم خلاصة هذا الأمر وما هو الراجح في ذلك.

قال أبو العباس ابن تيمية: (وقد تنازع الناس: هل في «مسند أحمد» حديث موضوع؟

فقال طائفة من حفاظ الحديث ـ كأبي العلاء الهمداني ونحوه ـ: ليس فيه موضوع.

---

(١) «خصائص المسند» (٣٠).

(٢) «المصعد الأحمد» (٢٤).

وقال بعض العلماء ـ كأبي الفرج ابن الجوزي ـ : فيه موضوع.

قال أبو العباس: ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ «الموضوع» قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في «المسند» منه شيئا، بل شرط «المسند» أقوى من شرط أبي داود في «سننه»، وقد روى أبو داود في «سننه» عن رجال أعرض عنهم في «المسند»).

قال: (ولهذا كان الإمام أحمد في «المسند» لا يروي عمن يعرف أنه يكذب، مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتضد به، ويعتبر به).

قال: (ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في «المسند» منه، بل وفي «سنن أبي داود» و«النسائي»، وفي «صحيح مسلم» و«البخاري» أيضا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب، لكن قد بين البخاري حالها في نفس «الصحيح»)[1] ا.هـ.

وقال أبو عبدالله ابن القيم في كتابه «الفروسية»: (والشأن في المقدمة الرابعة وهي أن كل ما سكت عنه أحمد في «المسند» فهو صحيح عنده، فإن هذه المقدمة لا مستند لها البتة، بل أهل

---

(١) «المصعد الأحمد» لابن الجزري (ص: ٣٣).

الحديث كلهم على خلافها، والإمام أحمد لم يشترط في «مسنده» الصحيح ولا التزمه، وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها. . .الخ).

ثم ذكر أمثلة على ذلك مما رواه الإمام أحمد في «المسند» وضعفه. . إلى أن قال: (وهذا باب واسع جدا لو تتبعناه لجاء كتابا كبيرا، والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحا عنده، وحتى لو كان صحيحا عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره.

وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المديني في قوله: «إن ما خرجه الإمام أحمد في «مسنده» فهو صحيح عنده»، فإن أحمد لم يقل ذلك قط، ولا قال ما يدل عليه، بل قال ما يدل على خلاف ذلك، كما قال أبو العز ابن كادش: إن عبدالله بن أحمد قال لأبيه: ما تقول في حديث ربعي عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبدالعزيز بن أبي رواد؟ قلت: يصح؟ قال: لا، الأحاديث بخلافه، وقد رواه الحفاظ عن ربعي عن رجل لم يسمه، قال: فقلت له: لقد ذكرته في «المسند». فقال: قصدت في «المسند» الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله، ولو أردت أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا «المسند» إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في «المسند»: لست أخالف ما فيه ضعف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.

فهذا تصريح منه ـ رحمه الله ـ بأنه أخرج فيه الصحيح وغيره)(١) ا.هـ.

ثم ذكر كلاماً لأبي موسى المديني في رد هذه الحكاية عن الإمام أحمد وتضعيفها، ثم رد ذلك على أبي موسى المديني.

وقال أبو عبدالله الذهبي: (ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر)(٢) ا.هـ.

وقال عماد الدين ابن كثير: (وأما قول الحافظ أبي موسى عن «مسند أحمد» إنه صحيح فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة؛ بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك كما بينه عليه طائفة من الحفاظ)(٣) ا.هـ.

وقال أبو الفضل ابن حجر في كتابه «تعجيل المنفعة»: (و«مسند أحمد» ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفا، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات،

---

(١) «الفروسية» (ص: ٤٦-٤٨).
(٢) «السير» (١١/ ٣٢٩).
(٣) «الباعث الحثيث» (ص: ٢٩).

وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها بعده بقية.

وقد ادعى قوم أن فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا إمام الحفاظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في «الموضوعات» تسعة أحاديث أخرجها من «المسند»، وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه، ثم تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في «الموضوعات» ما يلتحق به، فكملت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثا حديثا، فظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعا إلا الفرد النادر، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك، وسميته «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد»)[١] ا.هـ.

وقال الجلال السيوطي: (وكل ما كان في «مسند أحمد» فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن)[٢] ا.هـ.

قلت: وهذا فيه نظر، يتبين مما تقدم.

٥ ـ أن مؤلف هذا الكتاب من كبار الحفاظ كما هو معلوم، وقد اتفق المسلمون على جلالته وإمامته، قال أبو الحسن ابن

---

(١) «تعجيل المنفعة» (ص: ٢٤٠).

(٢) «كنز العمال» (١/ ١٠).

عساكر عن «المسند»: (وهو كتاب نفيس، يرغب في سماعه وتحصيله، ويرحل إليه؛ إذ كان مصنفه الإمام المقدم في معرفة هذا الشأن، المعترف بفضله عند الفرق) ا.هـ.



الأحاديث التي أفردت من «مسند الإمام أحمد»

١ - «ثلاثيات» أخرجها إسماعيل بن عمر المقدسي، وأكملها الحافظ ضياء الدين المقدسي، وقد بلغت ٣٢٩ حديثاً، وأكثر هذه الأحاديث صحيحة، وقد قام بشرح هذه الثلاثيات السفاريني، وقد طبع هذا الشرح.

٢ - **«أربعون حديثاً من الأفراد من مسند أحمد»**[١].

٣ - «المائة المنتقاة من مشيخة الفخر العلائي»، وهي في «مسند أحمد». قاله ابن حجر[٢].

٤ - «الأربعون المنتقاة من مسند الشاميين من المسند الأحمدي»[٣]، وهناك مخطوطة بعنوان: «الأربعون المخرجة على حروف المعجم من مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد»، تأليف: عبدالله بن عمر بن أبي بكر المقدسي، فلعلها هي.

٥ - «مائة حديث ثلاثية من مسند الإمام أحمد»، تخريج:

(١) «المجمع المؤسس» (٣/ ١٤٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «المجمع المؤسس» (١/ ٥٧٠).

علي بن القاسم بن علي بن عساكر[١].

٦ - «جزء موافقات مسند أحمد»، ويشتمل هذا الجزء على (٤٣) حديثاً، وهو من تخريج: أبي العباس الظاهري، قاله ابن حجر[٢].

٧ - «حديث أبي عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ، مما وافق رواية الإمام أحمد بن حنبل» للضياء المقدسي[٣].

٨ - «حديث همام بن منبه من مسند أبي هريرة، من مسند الإمام أحمد»، وفيه غير ذلك من حديث أحمد، والجزء من انتقاء الحافظ المزي، قاله ابن حجر[٤].

٩ - «سلسلة الذهب»، وهي ما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك، لأبي بكر الحازمي، وهي أربعة أحاديث[٥].

---

(١) «المجمع المؤسس» (٢/ ٥٩). وينظر: (ص: ٤٦٥) رقم (٥٥٨) - ثلاثيات المسند. ولا أدري؛ أهي السابقة أم لا؟ وقد جعلها المحقق هي السابقة.
وأيضاً: (ص: ٤٧٣)، وليست هي التي سبقت في (ص: ٥٩)؛ لأن الإسناد يختلف، مع أن المحقق جعلها هي التي سبقت.

(٢) «المجمع المؤسس» (٢/ ٥٥٦).

(٣) وقد طبع.

(٤) «المجمع المؤسس» (٢/ ٢١٨).

(٥) «المجمع المؤسس» (٢/ ٣٢٤).

١٠- «منتخب مسند الإمام أحمد» للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي.

١١- «الدر المنفد من مسند أحمد» للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن الشماع الحلبي الشافعي.

١٢- «منتقى مسند أحمد» لأبي الحسن علي بن أحمد السعدي المشهور بابن البخاري.

١٣- «ثلاثيات مسند أحمد» وسوف يأتي الكلام عليها.



خاتمـة

في الأربعينيات الحديثية

خاتمـة
في الأربعينيات الحديثية

المصنفات الحديثية تنقسم إلى قسمين من حيث العدد:

القسم الأول: من لم يقصد أصحابها عدداً معيناً، وهذه على قسمين أيضاً:

١ ـ من قصد الإكثار والتوسع كـ «مسند أحمد» و«مسند بقي بن مخلد» و«معجم الطبراني الكبير».

٢ ـ من قصد الاقتصاد والاختصار، كـ«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» وغيرهما من كتب الحديث.

القسم الثاني: هم الذين قصدوا عدداً معيناً، فبعضهم اختار ألف حديث من مروياته، وبعضهم مائة، وبعضهم أربعين، إلى غير ذلك، والذين قصدوا عدد الأربعين هم الأكثر، للحديث الوارد في ذلك.

قال أبو طاهر السِّلفي: (فإن نفراً من العلماء الأعلام، وفقهاء الإسلام، لما رأوا ورووا أمور أطهر منسل، وأظهر مرسل: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً**»، من طرق وثقوا بها، وركنوا إليها، وعرفوا صحتها، وعولوا عليها، وروايات سادات من الصحابة

الموصوفين بالإصابة، أضحى كل واحد منهم على تخريجها، عازماً، رغبة في بعثه يوم القيامة فقيهاً عالماً، فخرج من روايته عن شيوخه الذين كتب عنهم كتاباً جعله أربعين باباً، ذكر في كل باب حديثاً واحدا، ليكون له يوم القيامة شاهداً)[١] ا.هـ.

قلت: وهذا الحديث لا يصح من جميع طرقه، وقد نُقل الاتفاق على ضعفه.

قال ابن حجر في كتابه «الأربعين» بعد أن تكلم على طرق هذا الحديث، وبين أن جميع طرقه لا يصح منها شيء، قال: (وروي أيضاً من طرق ضعيفة عن علي بن أبي طالب، وسلمان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وأبي أمامة الباهلي، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبدالله، ونويرة[٢]، ولا يصح منها شيء.

(١) «الأربعين البلدانية» (ص ٢٥).

(٢) ونويرة غير منسوب، وقد ذكر في الكتب التي ترجمت للصحابة؛ لأن أبا موسى المديني خرج له من طريق عمر بن هارون، حدثنا مغلس بن عقدة عن خاله مقاتل بن حيان عن قتادة عن نويرة صاحب النبي ﷺ حديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً»، ولكنه لا يصح؛ لأن في إسناده عمر بن هارون وهو متروك، و مغلس بن عقدة لا أدري من هو، والراوي عن نويرة قتادة، وقتادة وهو ابن دعامة لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أنس بن مالك، واختلف في سماعه من عبدالله بن سرجس، وقد اختلف في بعض أسماء رواة هذا الإسناد، ينظر: «الأربعين» لأبي علي البكري (ص ٤٦).

قال أبو علي سعيد بن السكن الحافظ: ليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من طريق تثبت.

وقال الدارقطني: لا يثبت من طرقه شيء.

وقال البيهقي: أسانيده كلها ضعيفة.

وقال ابن عساكر: أسانيده كلها فيها مقال، ليس فيها للتصحيح مجال.

وقال عبدالقادر الرهاوي: طرقه كلها ضعاف، إذ لا تخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف، أو معروف مضعف.

وقال الحافظان رشيد الدين العطار، وزكي الدين المنذري نحو ذلك.

فاتفاق هؤلاء الأئمة على تضعيفه أولى من إشارة السِّلفي إلى صحته، قال المنذري: لعل السِّلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها إلى بعض أخذت قوة.

قلت: لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف، ولكن الضعف يتفاوت، فإذا كثرت طرق حديث رُجح على حديثٍ فرد، فيكون الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفه ناشئ عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن رتبة المردود والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال.

وعلى ذلك يحمل ما أخبرنا به أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن عقيل، أنا أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن عبدالحميد بن عبدالهادي، أنا شيخ الإسلام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي رحمه الله في خطبة كتاب «الأربعين» له، قال: وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال. . . . وقال بعد أن ذكر هذا الحديث: اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه)[١] ا.هـ.



(١) «الإمتاع» (ص: ٢٩٧-٣٠١).

ميزة العدد (أربعين)(١)

قال أبو علي البكري: (ولا شك أن لهذا العدد المذكور بلفظ الأربعين فضلاً ومزية، فإن الله سبحانه وتعالى ذكره في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بقوله تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، وفي ذكر قوم موسى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾.

وروى ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «**ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئا إلا شفعهم الله فيه**». أورده مسلم في «الصحيح» بهذا اللفظ.

وفي «الصحيح» أيضاً عند ذكر الدجال من رواية عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما: إن الدجال يخرج فيمكث أربعين، لا أدري أربعين يوماً أو أربعين شهرا أو أربعين عاماً.

ويختص هذا العدد من الأحكام أمور:

منها: أن أول نصاب الغنم في الزكاة أربعون، والنصاب الثاني من البقر أربعون، وغالب دم النفاس أربعون، وجعل

---

(١) هذا ليس من متين لعلم وإنما من ملحه.

انعقاد الحجة عند بعض الأئمة بأربعين، وأوحى الله إلى النبي ﷺ وهو ابن أربعين سنة.

وقال عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه: تمت حجة الله على ابن الأربعين.

وروي عنه ﷺ بإسناد يتصل لي أنه قال: **«لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه»**.

وروي عنه ﷺ أنه قال: **«فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً»**.

وروى أبو ذر رضي الله عنه أنه قال: قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع على الأرض أولاً؟ قال: **«المسجد الحرام»**. قلت: ثم أي؟ قال: **«المسجد الأقصى»**. قلت: فكم بينهما؟ قال: **«أربعون سنة»**.

وفي حديث أبي هريرة في «الصحيح» من روايته ﷺ أنه قال: **«احتج آدم وموسى، أنه قال: تلومني على أمر قضاه الله علي قبل أن يخلقني بأربعين عاماً»**.

وفي حديث أبي هريرة أيضاً: **«أن المسيح ابن مريم ـ صلوات الله عليه ـ ينزل فيمكث في الناس أربعين سنة»**.

وفي رواية أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: **«أمتي خمس**

طبقات، كل طبقة منها أربعون».

وروى في «الصحيح»: «أن بين مصراعين من مصاريع الجنة مسيرة أربعين سنة».

وروي عنه ﷺ إلى غير ذلك من الأخبار والآثار التي ذكرت في هذا العدد وفضله)[1] ا.هـ.



(١) «الأربعين» لأبي علي البكري (ص ٤٦- ٤٨).

عدد الأربعينيات

لقد ألف أهل العلم مؤلفات كثيرة جداً في الأربعينيات الحديثية.

قال أبو طاهر السِّلفي في خطبة كتابه «الأربعين»: (وقد سمعت أبا محمد الحمادي ـ بديار مصر ـ يقول: سمعت أبا عبدالله الصاعدي ـ بنيسابور ـ يقول: سمعت إسماعيل بن عبدالغافر الفارسي: لما رأيت اهتمام أصحاب الحديث بالأربعينيات المصنفة، اهتممت بجمعها، فحصل عندي ما ينيف على سبعين)[(١)] ا.هـ.

قال محمد بن طولون الحنفي في كتابه «سكردان الأخبار» ـ في ترجمة يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبدالهادي المعروف بابن المبرد ـ: (وأكثر من تخريج الأربعينيات، حتى قال لي في وقت: إنها بلغت أربعمائة)[(٢)] ا.هـ.

وقال أبو علي البكري: (وقد بلغ ما سمعت من الأربعينيات في رحلتي وتطوافي في البلاد، ما يزيد على ستين منها)[(٣)] ا.هـ.

---

(١) «الأربعين البلدانية» (ص ٢٧).

(٢) «السحب الوابلة» (٣/ ١١٦٨).

(٣) «الأربعين» لأبي علي البكري (ص٢٨).

وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» عدداً كثيراً منها، بلغت ثمانين[١].



(١) وهذا بدون المكرر، وذلك أنه كرر بعضها، وبعضها قد أكون أخطأت في عده؛ لأنه قال: («الأربعين» لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي) ثم قال بعد ذلك: (أربعين الهروي، أخذه من أربعين كتاباً) فلا أدري أهو السابق أم غيره؟
وقد ذكر بعض الأربعينيات التي لا تدخل في الأربعينيات الحديثية، مثل: «الأربعين» للرازي؛ لأنها فيما يظهر في علم الكلام فحسب، فقد رتبها على أربعين مسألة كلامية، وغير ذلك من الأربعينيات التي لا تدخل فيما نحن بصدده، وينبغي أن ننبه إلى أن بعض هذه المؤلفات عدد الأحاديث فيها أكثر من أربعين، مثل أربعين النووي. وبعضها لا تبلغ أربعين حديثاً، إنما هي دون ذلك.

ذكر أول من ألف فيها

قال أبو طاهر السِّلفي في مقدمة كتابه «الأربعين»: (فأقدمهم أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك[١]، وبعده أبو عبدالله محمد بن أسلم الطوسي، وأبو محمد الحسن بن سفيان النسوي، وأبو بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي، ومحمد بن إبراهيم المقرئ الأصبهاني، والحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البيّع النيسابوري، ويليه: أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي، وأبو سعد أحمد بن محمد بن الخليل الماليني الهروي، وأبو بكر محمد بن أبي علي الهمداني، وأبو نعيم أحمد بن عبدالله المهراني الأصبهانيان، وآخرون من المتأخرين و المتقدمين، أقتصر سميهم على هؤلاء العشرة الحفاظ المهرة)[٢] ا.هـ.



(١) وقد ذكر ذلك أيضاً أبو الفرج ابن الجوزي والنووي والبكري، وفي نفسي من هذا شيء؛ لأنه لم يشتهر عنه، ولعله جمع له من مروياته أربعين من قبل بعض أهل العلم والله تعالى أعلم، وقد ذكر صبحي السامرائي في مقدمة تحقيقه لـ«مسند عبدالله بن المبارك»: كتاب «الأربعين في الحديث»، وهو أول من صنف في الأربعينيات وهو مخطوط، نسخة منه في مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مصورة عن أندونيسيا في ورقتين.

(٢) «الأربعين» (٢٦- ٢٧).

أغراض المصنفين في الأربعينيات

وقد تعددت أغراضهم في هذه المصنفات من حيث التأليف، قال القاسم بن الفضل الثقفي في كتاب «الأربعين» له: (واختلفت أقوالهم فيه، فبعضهم ذهب إلى أنها أحاديث في الأحكام لمراتب الحلال والحرام.

وبعضهم ذهب إلى أنها أحاديث صحيحة خارجة عن الطعن والجرح سليمة.

وبعضهم ذهب إلى أنها أحاديث على مذاهب المتصوفة، مما يتعلق بآداب النفس والمعاملة.

وكلها عين الصواب، والمرجع فيه إلى حقيقة يقين العبد، وما أعد الله عز وجل لأهل طاعته من الثواب في دار الحساب.

وكل من ذهب إلى واحد من هذه الأقوال، فحافظ عليها بجد واجتهاد، وقام به بمعرفة ورشاد، نال من الله تعالى ما وعده عليه الرسول ﷺ يوم المعاد.

وبعضهم ذهب إلى أنها أحاديث تصلح للمتقين، وتوافق حال المتبصرين من أهل المعرفة واليقين، وصارت هذه الطريقة أحسن الطرق)[١] اهـ.

---

(١) «الأربعين» للقاسم الثقفي (ص: ١٥٦).

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: (منهم من ذكر فيها الأصول، ومنهم من قصر على الفروع، ومنم من أورد فيها الرقائق، ومنهم من جمع بين الكل)[١]

وقال صاحب «كشف الظنون»: (واختلفت مقاصدهم في تأليفها وجمعها وترتيبها:

فمنهم: من اعتمد على ذكر أحاديث التوحيد وإثبات الصفات.

ومنهم: من قصد ذكر أحاديث الأحكام.

ومنهم: من اقتصر على ما يتعلق بالعبادات.

ومنهم: من اختار حديث المواعظ والرقائق.

ومنهم: من قصد إخراج ما صح سنده وسلم من الطعن.

ومنهم: من قصد ما علا إسناده.

ومنهم: من أحب تخريج ما طال متنه وظهر لسامعه حين يسمعه حسنه . . ، إلى غير ذلك، وسمى كل واحد منهم كتابه بكتاب: «الأربعين»)[٢] ا.هـ.

ويمكن تقسيم هذه الأغراض إلى أربعة أقسام:

الأول: من كان غرضه مجرد الرواية، فيجمع أربعين حديثاً

---

(١) «العلل المتناهية» (١/ ١٢١).

(٢) «كشف الظنون» (١/ ٥٢).

من مروياته أو يجمعها له غيره، وقد تكون من كتاب معين من كتب الحديث المشهورة أو غير ذلك.

والأمثلة على هذا كثيرة، كما في كتب المشيخات والأثبات والبرامج.

مثل: «الأربعون المنتقاة من مسند الشاميين في مسند أحمد»[(١)] و«أربعون حديثاً من صحيح مسلم»، تخريج محمد بن يحيى بن سعد[(٢)]، ومنها: «الأربعون حديثاً الثلاثيات من مسند عبد بن حميد»[(٣)]، و«أربعون حديثاً منتقاة من المعجم الصغير للطبراني» انتقاء الذهبي[(٤)]، و«الأربعون من جامع الترمذي» لعلي بن أبي بكر المقرئ[(٥)]، و«أربعون حديثاً من مسند السراج»[(٦)] وغير ذلك.

---

(١) «المجمع المؤسس» (١/ ٥٧٠).

(٢) «المجمع المؤسس» (٢/ ٢٤٦).

(٣) «برنامج الوادي آشي» (٢٨١)، و«المجمع المؤسس» (١/ ٣٥٦)، وهو مخطوط، ينظر: تعليق المحقق على «المجمع». قلت: ويبدو أن هذه الأحاديث مستخرجة من قبل بعض أهل العلم وليست من قبل عبد بن حميد؛ لأنه لم يذكر أنه ألف في الأربعينيات، والله أعلم.

(٤) وهي بلدانية، «المجمع» (١/ ٣٨٩).

(٥) «المنتخب من معجم الشيوخ» للسمعاني (٢/ ١٢٧٣).

(٦) قال ابن حجر عن أحاديثها: (موافقات عوالي كلها، إلا الثلاثة الأخيرة)، «المجمع المؤسس» (١/ ٣٨٨).

الثاني: من كان غرضه يتعلق بالمتن، وهذه على أصناف كثيرة، كأن تكون أحاديث جامعة مثل: «الأربعين النووية»، فهي أحاديث جامعة كلية عليها مدار الدين.

أو أن تكون في موضوع معين، مثل «أربعين الهروي في التوحيد» ـ وهو مطبوع ـ، ومثل «الأربعين» لأبي نعيم في السلوك، ومثله «الأربعين» لأبي عبدالرحمن السلمي، و«الأربعين في الجهاد» لابن عساكر.

أو أن تكون في الفضائل، مثل: «الأربعين في فضائل العباس».

أو أن تكون في صفة تتعلق بالمتن، كأن تكون طويلة المتن، مثل «الأربعين الطوال» لابن عساكر، إلى غير ذلك من الأغراض.

الثالث: من كان غرضه يتعلق بالناحية الإسنادية والصناعة الحديثية، كأن تكون هذه الأربعين عالية الإسناد، مثل: «الأربعين الأبدال والعوالي» لابن عساكر.

أو أن تكون في علو خاص مثل: «الأربعون حديثاً المنتقاة من صحيح مسلم مما علا فيه على البخاري» للحافظ ابن حجر.

أو تكون مسلسلة بالحفاظ.

أو تكون بلدانية، مثل: «الأربعين» لأبي طاهر السلفي، جمع فيها أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً بأربعين مدينة.

أو أن تكون من الأفراد، مثل: «الأربعين حديثاً من أفراد مسند أحمد».

الرابع: أن يجمع بينهما ـ أي ما يتعلق بالمتن والصناعة الحديثية ـ ، مثل: «الأربعين البلدانية» لابن عساكر، وهي عبارة عن أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً من أربعين بلداً لأربعين من الصحابة في أربعين باباً.

وله أيضاً: «الأربعون الطوال من الأحاديث الصحاح، والغرائب والعوال، في دلائل نبوة الرسول ﷺ المصطفى، وفضائل الصحابة الذين اختارهم الله لصحبته واصطفى».

قلت: وهذا ظاهره فيما يتعلق بالمتن والإسناد جميعاً.

ومثل: «الأربعين المتباينة بشرط السماع» لابن حجر، فقد قال في المقدمة: (فقد عزمت على إملاء أربعين حديثاً من مروياتي العاليات، اقتصر فيها على أعلى أنواع التحمل ـ وهو: السماع ـ ، دون الإجازات والمناولات والوجادات، ولا أكرر شيئاً من رجال أسانيدها ؛ لتبرز متونها بيّنات، وأسانيدها متباينات، فابتدأت بالحديث المسلسل بالأولية، ثم بأحاديث العشرة الزكية.

ثم سردت من أسماء الصحابة على حروف المعجم الثمانية والعشرين، وأضفت إلى ذلك حديثين عن ابن عمر وابن عباس ؛ لتكمل فيها أحاديث العبادلة المشهورين .

ثم ختمت بحديثين عن عائشة وأم سلمة، أُمّي المؤمنين؛ لتتم فيها أحاديث الصحابة المكثرين.

وآخر عن مشتهر بكنيته، مختلف في اسمه.

وآخر عن مشتهر بكنيته واسمه معاً.

وآخر عن مشتهر بلقبه مختلف في اسمه، ليشمل على الأسماء والألقاب والكنى، فيكثر الاقتناء بها والاعتناء.

وختمت بأبيات وأناشيد، وتكلمت عقيب كل حديث على شرح حاله، ومن عدل فيه أو جرح من رجاله، فأوضحت ما فيها من العلل، وقومت ما وقع فيها من الخلل)[١] ا.هـ.



(١) «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» (٥٥-٥٨).

فوائد الأربعينيات

للأربعينيات فوائد عديدة منها:

أولا: أن بعض الأربعينيات تعتبر مصدرا أصيلا من مصادر السنة النبوية، وذلك لأن الأربعينيات تنقسم من حيث هذه المسألة إلى قسمين:

١ - الأربعينيات التي ألفت في عصر الرواية وتدوين السنة، مثل: «الأربعين» لابن المبارك ولمحمد بن أسلم الطوسي وللحسن بن سفيان.

٢ - الأربعينيات التي ألفت بعد عصر التدوين، مثل: أربعينيات ابن حجر، وابن المبرد - أي: ابن عبدالهادي - وابن طولون، وغيرها، فأصحاب هذه الأربعينيات إنما يروون من طريق الكتب السابقة.

ثانيا: أن هذه الأربعينيات طرقت مواضيع متعددة، فمنها ما جمع أحاديث في التوحيد، ومنها ما جمع أحاديث في الأخلاق والسلوك، ومنها ما جمع أحاديث في الجهاد، ومنها ما جمع أحاديث كلية تدخل في جل أبواب الشريعة، وغير ذلك، ولا يخفى فائدة هذا، فمن أراد موضوعا معينا فقد يجد بغيته في هذه الأربعينيات، وذلك بجمع هذه المادة التي أرادها، ولا يخفى عظم فائدة كتاب «الأربعين النووية»، ولذا اهتم أهل العلم بها اهتماما كبيرا شرحا وحفظا.

ثالثا: أن بعض هذه الأربعينيات تحتوي على شروح للأحاديث التي ذكرت فيها، مثل: «الأربعين» للآجري، أو تبويبات نفيسة، مثل: «الأربعين في دلائل التوحيد» لأبي إسماعيل الهروي، فإنه قد بوب على بعض الأحاديث التي أوردها تبويبات قيمة.

رابعا: أن بعض هذه الأربعينيات فيها فوائد عظيمة من حيث الصناعة الحديثية، وقد تقدم أن بعض أصحاب الأربعينيات اختار الأحاديث الصحيحة، أو الأسانيد العالية، وفي بعضها بيان لضعف بعض الأحاديث وعلتها، أو تصريح للسماع من المؤلف إلى الصحابي، وغير ذلك من النكت الإسنادية التي تتعلق بالصناعة الحديثية.

خامسا: أنه من خلال هذه الأربعينيات تعرف ترجمة أصحابها، وذلك من خلال معرفة شيوخهم، وأحيانا أصحاب هذه الأربعينيات يترجمون للشيوخ الذين روو عنهم هذه الأحاديث، وأحيانا تعرف البلدان التي رحلوا إليها، مثل: «الأربعينيات البلدانية».

وغير ذلك من الفوائد، هذا بالإضافة إلى وصل الأسانيد المتأخرة بالأسانيد المتقدمة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين.

أملاه

عبدالله بن عبدالرحمن السعد

الفهارس

* فهرس الأحاديث والآثار المحكوم عليها
* فهرس الرجال المحكوم عليهم
* فهرس الفوائد العلمية
* فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث والآثار[1] المحكوم عليها



(١) ميزت الآثار بذكر صاحب الأثر عقبها.

فهرس الرجال المحكوم عليهم

فهرس الفوائد العلمية

الفائــدة	الصفحة

الفائــدة	الصفحة

فهرس الموضوعات